المسائل الخمسون

في أصول الدين

للإمام فخر الدين الرازي
محمد بن عمر بن الحسين
المتوفى سنة ٦٠٦

تحقيق
د. أحمد حجازي السقا

المكتب الثقافي
القاهرة

دار الجيل
بيروت

التقديم للكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين . والصلاة والسلام على خاتم النبيين . وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بخير وإحسان إلى يوم الدين .

وبـــعـد

فهذا هو كتاب «المسائل الخمسون فى أصول الدين » وهو كتاب جيد ومفيد فى علم الكلام . وهومن تأليف الإمام الجليل شيخ الإسلام والمسلمين مجدد المائة السادسة ، فخر الملة والدين ،محمد بن عمر بن الحسين ٥٤٤-٦٠٦هـ مؤلف التفسير الكبير المسمى بمفاتح الغيب ، ومؤلف «المطالب العالية من العلم الإلهى » فى علم الكلام . ونطبعه على مخطوطة حسنة الخط فى مكتبة الأزهر .٢٦٤ خصوصى - ٢٨٦٠٩ عمومى .توحيد وفى أول المخطوطة ما نصه : مسائل الخمسين فى أصول الكلام . من تصانيف الإمام علامة العالم فخر الدين حجة الإسلام محمد بن عمر الرازى رحمه الله تعالى ونور قبره . وقف هذا الكتاب لله تعالى : كل من محمد إمام السقا وأخيه محمد عبدالعظيم السقا ، على روح والدهما المرحوم الشيخ إبراهيم السقا ، وجعلا شرطه كشرط وقف باقى كتبهما مقروء ومصحح فى خدمة المولى إمام الملة والدين ، دام ظله فى أواسط محرم عام .٣ وهذا خط القارئ يوسف بن أبى منصور حرره بيده .

وهذا بيان ببعض كتب ألفها الإمام فخر الدين الرازى :

١- التفسير الكبير ، المسمى مفاتح الغيب

٢- أسرار التنزيل وأنوار التأويل

٣- نهاية العقول فى دراية الأصول

٤- المحصول فى أصول الفقه

٥- المباحث المشرقية
٦- لباب الإشارات والتنبيهات
٧- المطالب العالية من العلم الإلهى
٨- المعالم فى أصول الفقه
٩- المعالم فى أصول الدين
١٠- تنبيه الإشارة فى الأصول
١١- الأربعين فى أصول الدين
١٢- سراج القلوب
١٣- زبدة الأفكار وعمدة النظار
١٤- شرح الإشارات
١٥- مناقب الإمام الشافعى
١٦- تفسير أسماء الله الحسنى
١٧- تأسيس التقديس فى علم الكلام أو «أساس التقديس»
١٨- الطريقة فى الجدل
١٩- رسالة فى السؤال
٢٠- منتخب تنكلوشا
٢١- مباحث الوجود والعدم
٢٢- مباحث الجدل
٢٣- النبض
٢٤- الهدى
٢٥- الطريقة العلائية
٢٦- لوامع البينات فى شرح أسماء الله والصفات
٢٧- فضائل الصحابة الراشدين
٢٨- القضاء والقدر

٢٩- رسالة فى الحدوث

٣٠- اللطائف الغياثية

٣١- شفاء العى من الخلاف

٣٢- الخلق والبعث

٣٣- الأخلاق

٣٤- الرسالة الصاحبية

٣٥- الرسالة المجدية

٣٦- عصمة الأنبياء

٣٧- مصادرات إقليدس

٣٨- فى الهندسة

٣٩- نفثة مصدور

٤٠- رسالة فى ذم الدنيا

٤١- الاختبارات العلائية فى التأثيرات السماوية

٤٢- إحكام الأحكام

٤٣- الرياض المونقة

٤٤- رسالة فى النفس والروح

٤٥- محصل أفكار المتقدمين

٤٦- طريقة فى الخلاف

٤٧- الملل والنحل

٤٨- الآيات البينات

٤٩- رسالة فى التنبيه على بعض الأسرار المودعة فى بعض سور القرآن

٥٠- شرح عيون الحكمة

٥١- رسالة فى الجوهر الفرد

٥٢- رسالة فى الرمل

٥٣- مسائل الطب
٥٤- الزبدة فى علم الكلام
٥٥- الفراسة
٥٦- الملخص فى الفلسفة
٥٧- المباحث العمادية فى المطالب المعادية
٥٨- المسائل الخمسون فى أصول الدين
٥٩- رسالة فى النبوات
٦٠- نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز
٦١- البيان والبرهان فى الرد على أهل الزيغ والطغيان . فى علم الكلام
٦٢- عيون المسائل النجارية
٦٣- تحصيل الحق
٦٤- مؤاخذات على النجاة
٦٥- تهذيب الدلائل وعيون المسائل . فى علم الكلام
٦٦- إرشاد النظار الى لطائف الأسرار . فى علم الكلام
٦٧- السر المكتوم فى مخاطبة النجوم .

وللمؤلف رحمه الله كتب لم يتمها وهى :

١- شرح سقط الزند
٢- شرح كليات القانون
٣- شرح الوجيز للإمام الغزالى
٤- فى إبطال القياس
٥- شرح نهج البلاغة
٦- الجامع الكبير فى الطب
٧- شرح المفصل للزمخشرى
٨- التشريح من الرأس إلى الحلق

وللمؤلف رحمه الله كتب بالفارسية منها :

١- الرسالة الكمالية

٢- تهجين تعجيز الفلاسفة

٣- البراهين البهائية .

مولده ووفاته :

وقد ولد رحمه الله فى شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة فى مدينة «الرى» وكان أبوه من العلماء الأفذاذ . فتلقى عنه فى صباه . ثم قصد «الكمال السمعانى» وتعلم منه ثم رجع الى «الرى» وتعلم على «مجدالدين الجيلى» . ولازم الأسفار وحكى الأشعار . ومن شعره:

فلو قنعت نفسى بميسور بلغة لما سبقت فى المكرمات رجالها
ولو كانت الدنيا مناسبة لها لما استحقرت نقصانها وكمالها
ولا أرمق الدنيا بعين كرامة ولا أتوقى سوءها واختلالها
وذاك لأنى عارف بفنائها ومستيقن ترحالها وانحلالها
أروم أمورايصغر الدهرعندها وتستعظم الأفلاك فى أوصالها

ومات فى مدينة «هراة» فى يوم الاثنين غرة شوال سنة ست وستمائة وقال القفطى فى سبب موته : «وكان يطعن على الكرامية ويبين خطأهم . فقيل : إنهم توصلوا الى إطعامه السم ، فهلك »

ثناء العلماء عليه :

قال عنه ابن خلكان : « إنه كان عين الأعيان ونادرة أبناء الزمان ، ومتفوقا على نوابغ العلماء والأقران ، ومن يهتم به كل إنسان »

وقال عنه مؤلف العبر : « إنه كان صاحب مذاهب فى تصنيف الفنون وتأليف الكتب فى عدة علوم ، مثل الأصول والكلام والتفسير وعلم الجدل والحكمة والكيمياء »

وقال المؤرخون عنه : إنه كان إذا ركب ، مشى معه نحو الثلثمائة مشتغل بطلب العلم ، على اختلاف مطالبهم فى التفسير والفقه والكلام والطب والأصول والحكمة . وغير ذلك .

ويقول ابن خلكان عنه : «كان له فى الوعظ : اليد البيضاء . وكان يعظ باللسانين العربى والعجمى . وكان يلحقه الوجد فى حال الوعظ ويكثر البكاء . وكان يحضر مجلسه بمدينة هراة ، أرباب المذاهب والمقالات ، ويسألونه . وهو يجيب كل سائل بأحسن إجابة ، ورجع بسببه خلق كثير من الطائفة الكرامية وغيرهم الى مذهب أهل السنة ، وكان يلقب بـ « هراة » شيخ الإسلام »

ويقول « ابن رجب » عن مؤلف « العقود الدرية فى مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية » وهو الشيخ ابن قدامة . يقول ابن رجب : « ولازم الشيخ تقى الدين بن تيمية مدة ، وقرأ عليه قطعة من « الأربعين فى أصول الدين » للرازى[1]

رحمه الله تعالى برحمته الواسعة آمين . وجزاه الله خيرا عن الإسلام والمسلمين . « والذين جاءوا من بعدهم . يقولون : ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان . ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا إنك رءوف رحيم »

موضوع الكتاب :

هذا عن المؤلف الكريم - يرحمه الله - وأما عن موضوع الكتاب : فإن موضوعه هو علم التوحيد أو علم الكلام أو الفلسفة الإسلامية أو

---

(١) العقود الدرية صفحة ١٤

العقيدة . على مذهب الأشاعرة . أتباع أبى الحسن الأشعرى . المتوفى سنة ٣٣٠هـ .

وقد تناول المؤلف موضوعات هذا العلم على طريقة المختصرات التى كانت توضع للمبتدئين فى العلم ، ليحفظوها عن ظهر قلب . مثل « متن الغاية والتقريب » و« ألفية ابن مالك » و« الخريدة » و« الجوهرة » وقد ألف كتبا مطولة ، تشرح عباراته وتقيم عليها الأدلة ، وتشرح حجج خصوم المذهب ، وترد عليها . ومن هذه الكتب المطولة : « الأربعين فى أصول الدين » - « المطالب العالية من العلم الإلهى » - « المباحث المشرقية » - « نهاية العقول فى دراية الأصول » - « نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز » - « تأسيس التقديس » - « شرح عيون الحكمة »

ومذاهب علم الكلام فى الإسلام :

١ - **بدأت بطائفة الخوارج** الذين ناوئوا الإمام على بن أبى طالب - رضى الله عنه - وحاربوه . ثم ألفوا فى الإسلام آراء فى الفقه وفى علم الكلام ، ووثقوها بأدلة القرآن وحده . واستبعدوا الأحاديث النبوية ، أن توضع بجوار القرآن فى الاستدلال . وحجتهم من القرآن الكريم : « ما فرطنا فى الكتاب من شئ » وحجتهم العقلية هى : **« إن الأحاديث قد رواها الرواة بالمعنى ، لا بالألفاظ المسموعة منه صلى الله عليه وسلم . وكان هذا شأن الرواة فى كل طبقة . يسمعون الأحاديث بألفاظ ، ثم يروونها بألفاظ أخرى . وهكذا . حتى وصلت إلينا . وقد انطمست معالم ألفاظها ومعانيها . فكان للرواية بالمعنى ضرر كبير فى الدين واللغة والأدب . ولهذا لم يثق العلماء على اختلاف مشاربهم بالأحاديث . فالمتكلمون ردوا منها ما لا يتفق وما ذهبوا إليه من أصول ، والفقهاء أخذوا منها وتركوا . وعلماء العربية لما رأوا الأحاديث قد رويت بالمعنى ، ولم يعلموا على اليقين لفظه صلى الله عليه وسلم**

الذى نطق به ، رفضوا أن يستشهدوا بها فى إثبات اللغة أ قواعد النحو ، فى الوقت الذى يستشهدون فيه بكلام أجلاف العرب ، الذين كانوا يبولون على أعقابهم . قالوا : وقد كان الواجب يقضي أن تكتب الأحاديث بين يديه صلى الله عليه وسلم كالقرآن ، ويتلقاها الرواة طبقة بعد طبقة مضبوطة الألفاظ ، متواترة الإسناد ، حتى يمكن الوثوق بها » أ.هـ

وحجتهم من الأحاديث بعد أن أجاز أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز كتابتها فى سنة مائة من الهجرة : قول النبى صلى الله عليه وسلم : « ما اتاكم عنى ، فاعرضوه على كتاب الله »

ومن آرائهم التى رواها عنهم أبو الحسن الأشعرى - رضى الله عنه - : « وأجمعوا على أنه لا تجوز الصلاة خلف الفاسقين ، وإنما يصلون خلف الفاسقين تقية ، ثم يعيدون صلاتهم . واختلفت الروافض فى سباء نساء مخالفيهم ، وأخذ أموالهم إذا أمكنهم ذلك . وهم فرقتان :

(أ) فالفرقة الأولى منهم يستحلون ذلك ويستحبونه ، ويستحلون سائر المحظورات ويتأولون قول الله عز وجل : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ، إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات » وقوله : « قل : من حرم زينة الله التى أخرج لعباده ، والطيبات من الرزق ؟ قل : هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا ، خالصة يوم القيامة »

(ب) والفرقة الثانية منهم : يحرمون سباء نساء مخالفيهم ، وأخذ أموالهم بغير حق ، ولا يبيحون المحظورات ، ولا يستحلونها[1] » أ.هـ

٢ - **ثم جاء المعتزلة** . ورئيسهم هو « واصل بن عطاء » - رضى الله عنه - ووضعوا علم الكلام على أساس محكم القرآن

(١) ص ١٣٠ ج ١ مقالات الإسلاميين - للأشعرى .

ومتشابهه . لا على الأحاديث النبوية . ونظموا مسائله على خمسة أصول هى : ١ - التوحيد ٢ - والعدل ٣ - والمنزلة بين المنزلتين ، ويسمى بمنزلة بين البين ٤ - والوعد والوعيد ٥ - والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

ولم يسبوا الإمام على بن أبى طالب - رضى الله عنه - كما قال الخوارج ، ولم يغلوا فيه كما قال الشيعة . وقد حكى الأشعرى عن هذا ما نصه : « واختلفوا فى قتال على وطلحة ، وفى قتال على ومعاوية . فقالت الروافض والزيدية وبعض المعتزلة : ومنهم إبراهيم النظام وبشر بن المعتمر وبعض المرجئة : إن عليا كان مصيبا فى حروبه ، وإن من قاتله كان على الخطأ ، فخطئوا طلحة والزبير وعائشة ومعاوية . وقال ضرار وأبو الهذيل ومعمر : نعلم أن أحدهما مصيب والآخر مخطئ . فنحن نتولى كل واحد من الفريقين على الانفراد ، وأنزلوا الفريقين منزلة المتلاعنين ، الذين يعلمون أن أحدهما مخطئ ولا يعلمون المخطئ منهما . وهذا قولهم فى على وطلحة والزبير وعائشة فأما معاوية فهم له مخطئون غير قائلين بإمامته[1] » أ. هـ

٣ - وفى زمان « واصل بن عطاء » ٧٦ - ١٣١هـ رضى عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - بأن تجمع الأحاديث النبوية . وقد انتهز أعداء المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم فرصة الرضى من الخليفة عمر بكتابة الأحاديث ، فوضعوا أحاديث ونسبوها إلى الرواة ، وإلى النبى صلى الله عليه وسلم . والنبى لم يقلها ، والرواة لم يرووها .

روى السيوطى عن ابن عساكر عن ابن عنية أنه قال : أخذ هرون الرشيد زنديقا ، فأمر بضرب عنقه . فقال له الزنديق : لم تضرب عنقى ؟ فقال له : أريح العباد منك . قال : فأين أنت من ألف حديث وضعتها على رسول الله . كلها ما فيه حرف نطق به[2] ؟

---

(١) ص ١٤٥ ج ٢ مقالات الإسلاميين .

(٢) ص ١٩٤ تاريخ الخلفاء - للسيوطى .

ومن أجل ذلك . نهى أمير المؤمنين « المأمـون » - رضى الله عنه - [١٩٨ - ٢١٨هـ] المحدثين أن يكتبوا الأحاديث وأن يحدثوا بها وأن يضعوا عليها مسائل علم التوحيد . وفى عهـد « المتوكل » - رضى الله عنه - فى سنة ٢٣٢هـ سمح لأهل الحديث بالظهور ، فجلس أبو بكر بن شيبة فى جامع « الرصافة » وجلس أخوه عثمان فى جامع المنصور .

وفتنة المحدثين مع « المأمون » - رضى الله عنه - لم تكن فتنة خلق القرآن أو قدمه - كما أشيع فى الكتب - بل هى قضية أحاديث نبوية ، توضع مع القرآن جنبا إلى جنب فى الاستدلال أم لا ؟ يؤخذ بها مع القرآن فى العقائد أم لا ؟ تستقل الأحاديث فى التشريع عن القرآن أم لا ؟

أما الحنابلة فقد عملوا مذهبهم فى العقـائد على القرآن والأحاديث . وسخروا من المعتزلة ونفروا الناس عن أقوالهم فى العقـائد .

٤ - **وأما الأشاعرة** . فإنهم أخذوا بالقرآن على طريقة المحكم والمتشابه التى سنها المعتزلة ، وأخذوا أيضا بالأحاديث . وقالوا بالحقيقة والمجاز فى القرآن والسـنة ، على عكس الحنابلة الذين منعوا المجاز فيهما وردوا التأويل .

وعلم التوحيد فى هذا الكتاب هو على مذهب الأشاعرة . وهو من المذاهب المعتبرة عند أهل السنة . أى عند أهل الحديث الذين خرجوا على آراء المعتزلة .

والآن . إلى نص الكتاب . والله ولى التوفيق .

د/ أحمد حجازى أحمد على السقا

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن

الحمد لله الذى تحيرت العقول والأوراح فى مطالعة بيداء كبريائه وعزته . وتاهت الأبصار والأفكار فى حضيض كمال صمديته . الموجود الذى تنزه فى وجوده عن مشاكلة المكان ، ومناسبة الزمان . وتعديد الليل والنهار . وتحديد الأحياز والأقطار . الواجب الوجود الذى ليس لفيض فضله ووجود جوده نهاية ، ولا لأنواع اصطناعه فى أطراف الآفاق والأنفس غاية ، كثرة جملة الممكنات دليل وحدانيته . فقد قال الله تعالى : «ومن كل شئ خلقنا زوجين»(١) وتغيير جميع الممكنات برهان قدرته لقوله : « رب المشرقين ، ورب المغربين » (٢) أحاط بحر خضم علمه بكل المعلومات ، من الذوات والصفات ، والكليات والجزئيات ، والباقيات والمتغيرات . وإليه الإشارة (٣) بقوله تعالى : «وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو» (٤) هو المستحق للطاعة والعبادة والخشوع والخضوع ، لا غير . لقوله تعالى : «ولا تدع مع الله

---

(١) الذاريات ٤٩

(٢) الرحمن ١٧ وهو يعنى مشرقى الصيف والشتاء ، ومغربى الصيف والشتاء . وقال فى الآية الأخرى : «فلا أقسم برب المشارق والمغارب» وذلك باختلاف مطالع الشمس وتنقلها فى كل يوم وبروزها منه الى الناس . وقال فى الآية الآخرى : «رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو ، فاتخذه وكيلا» وهذا : المراد منه جنس المشارق والمغارب ، ولما كان فى اختلاف هذه المشارق والمغارب ، مصالح للخلق من الجن والإنس . قال : «فبأى آلاء ربكما تكذبان ؟» [تفسير ابن كثير]

(٣) إشارة : ص

(٤) الأنعام ٥٩ قال البخارى : «مفاتح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله : «ان الله عنده علم الساعة ، وينزل الغيث ، ويعلم ما فى الأرحام ، وماتدرى نفس ماذا تكسب غدا ، وما تدرى نفس بأى أرض تموت . إن الله عليم خبير» وفى حديث عم : أن جبريل حين تبدى له فى صورة أعرابى ، فسأل عن الإيمان والإسلام والإحسان ، قال له النبى صلى الله عليه وسلم فيما قال له : «خمس لا يعلمهن إلا الله» ثم قرأ : «إن الله عنده علم الساعة» الآية .

إلها آخر ، لا إله إلا هو »[1] وهو الموصوف بصفة الفردانية ، ونعت الوحدانية وبراءة الذات والصفات عن وصمة القسمة ، وتهمة الكثرة . لا سواه . قال عز من قائل : « وإلهكم إله واحد ، لا إله إلا هو »[2] وهو المقدس فى أفعاله عن الشهوة ، وفى علمه عن الشبهة . والمتعالى فى أفعاله عن المادة والمدة ، المتنزه فى كلامه عن الريبة والتهمة ، لقوله تعالى : « فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو » [3] وكمال السعادة فى ملازمة خدمة عتبة جلال سرمديته لقوله تعالى : « ففـــروا إلى الله »[4] واعتماد الصديقين والمحققين ، والمعتبرين والمجتهدين فى رجاء رحمته وبره ، حيث قال : « قل بفضل الله وبرحمته[5] » وظهـــور نور السرور فى الأرواح والأشباح [6] من إعانته وإغاثته ، لقوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا[7] » وحمد جملة الحامدين من الابتداء في قوله : « إن ربكم الله الذى خلق السموات والأرض »[8]

مسلم لميدان إحسانه وإفضاله حيث قال : « له الحمد فى الأولى والآخرة »[9]

والصلاة التى لاتعد والتحيات التى لاتحد ، على المرقد المطهر

---

(١) القصص ٨٨
(٢) البقرة ١٦٣
(٣) المؤمنون ١١٦
(٤) الذاريات . ٥
(٥) يونس ٥٨
(٦) يقصد المؤلف أن أرواح الموتى تتلاقى وتتزاور . والأولياء يتلذذون بما هم فيه فى عالم البرزخ وهذا موضوع غير متفق عليه بين العلماء .
(٧) آل عمران ١٠٣
(٨) الأعراف ٥٤
(٩) القصص . ٧

والمشهد المعطر النبى الأمى « محمد » المصطفى وأصحابه وسلم تسليما كثيرا .

أمـا بعـد

فهذا مختصر فى أصول الدين أدرجت فيه الدلائل الجلية والقواعد الأصولية ، وأهديت بها إلى الحضرة المشرفة[1] اللهم أوصل بركات معرفتك وتوحيدك إلى دولة السلطان الكبير واجعله فى الدارين متوجها مستوجبا للسعادات والكرامات بفضلك ياأرحم الراحمين .

---

(١) يقصد حضرة النبى محمد صلى الله عليه وسلم

المسألة الأولى

فى

حدوث العالم

مذهب جملة المسلمين : أن العالم محدث وليس بأزلى . ومذهب الدهريين والطبيعين : أن العالم قديم أزلى . وكما أن قرص الشمس لايكون خاليا عن النور أبدا وإن كان جرم الشمس علة لوجود النور ، كذلك ذات البارى تعالى ماكان خاليا عن وجود العالم أبدا . وإن كان ذاته علة مؤثرة فى وجود العالم .

ولنا على هذا المطلب دلائل كثيرة :

الدليل الأول :

هو أن الأجسام لو كانت أزلية لكانت فى الأزل . إما ساكنة أو متحركة . والقسمان باطلان فالقول بكون العالم أزليا باطل

ونحن نحتاج فى تقرير هذه الحجة إلى ثلاث مقدمات :

المقدمة الأولى :

هى أن الأجسام لو كانت أزلية لكانت فى الأزل إما ساكنة أو متحركة . والدليل عليها : أن كل ماكان جسما ، فلا بد له من جهة وحيز وذلك الجسم إن كان مستقرا فى جهته وحيزه ، فهو ساكن ، وإن لم يكن مستقرا فهو متحرك وهذا الحصر ضرورى . لأنه دائر بين النفى والإثبات . فثبت : أن كل ماكان جسما فهو ساكن أو متحرك

المقدمة الثانية :

هى أن الأجسام ماكانت ساكنة فى الأزل . والخصم وافقنا فى صحة هذه المقدمة . وذلك لأن عنده حركات الأفلاك وأدوار السيارات

والثابتات ، أزلية . وإذا كانت كذلك ثبت إن الأجسام ماكانت ساكنة فى الأزل

المقدمة الثالثة :

هى أن الأجسام ماكانت متحركة فى الأزل . وهذه المقدمة هى محل الخلاف وموضع البحث .

لنا على صحة هذه المقدمة دلائل كثيرة :

الحجة الأولى : هى أن الحركات حقيقتها وماهيتها هى انتقال من حالة إلى حالة . فالحركة مسبوقة بالحالة المنتقل عنها . فإذن حقيقة الحركة تقتضى المسبوقية بالغير . وحقيقة الأزل لايقتضى المسبوقية بالغير . فالجمع بين الحركة والأزل محال .

الحجة الثانية : هى أن نقول هل كان فى الأزل شيىء من أجزاء الحركات أو لم يكن ؟ فإن لم يكن ، لزم أن لايكون شئ من الحركات أزليا . وهو المطلوب . وإن حصل جزء من أجزاء الحركات فى الأزل ، فذلك الجزء إما أن يكون مسبوقا بجزء آخر أو لم يكن . فإن كان مسبوقا بجزء آخر لزم أن يكون الأزلى مسبوقابغيره . وهو محال . وإن لم يكن مسبوقا بغيره فهو أول لجميع الحركات ، فيلزم أن يكون للحركات ابتداء وانتهاء وهو المطلوب.

الحجة الثالثة : هى أن كل واحد من الحركات الماضية مسبوقة بحركة أخرى ، وكل واحد من الحركات الماضية محدثة ، وكل محدث ، لابد له من مؤثر ، وذلك المؤثر إما أن يكون موجبا بالطبع ، أو فاعلا بالاختيار . لاجائز أن يكون موجبا بالطبع ، وإلا لزم من قدم الموجب ، قدم الأثر . فيلزم أن يكون كل واحد من الحركات المحدثة . قديمة وهو محال .

فثبت : أن جملة الحركات الماضية تكون مفتقرة إلى مؤثر مختار ،

والمؤثر المختار لابد أن يكون سابقا على فعله ، فجملة الحركات الماضية تكون مسبوقة بوجود الفاعل المختار ، وكل ما كان مسبوقا بغيره يكون له أول ، فيلزم أن تكون لجملة الحركات الماضية أول . وهو المطلوب .

الحجة الرابعة : هى أن عند كل دورة من دورات زحل ، تتحرك الشمس ثلاثين دورة وعند كل دورة من دورات الشمس يتحرك القمر اثنى عشر دورة ، فتكون دورات زحل أقل من دورات الشمس ، وأدوار الشمس أقل من أدوار القمر . وكل ماكان أقل من غيره فهو متناه . فأدوار (زحل) متناهية وأدوار الشمس متناهية . فلأدوار (زحل) بداية وإذا كان كذلك . فيلزم أن يكون لجملة الحركات بداية ، ولأدوار الشمس أيضا : بداية . لأن ضعف المتناهى : مرارا متناهية .

الحجة الخامسة : هى أن حصول هذا اليوم موقوف على انقضاء الأدوار الماضية الغير متناهية . فيلزم أن يكون حصول هذا اليوم موقوفا على انقضاء مالانهاية له ، ولكن انقضاء مالانهاية له محال . والموقوف على المحال ، لايدخل فى الوجود . فيلزم أن لايوجد هذا اليوم . وحيث وجد ، علمنا :أن الأدوار الماضية متناهية

الحجة السادسة : هى أن كل عدد موجود . فهو إما شفع أو وتر . فيلزم أن يكون عدد الأدوار الماضية إما شفعا أو وتراً . وكل شفع فهو أقل من وتر بعده ، فهو متناهى . وكذلك كل وتر أقل من الشفع الذى فوقه بواحدة . فصح أن الأدوار الماضية متناهية . وإذا كانت متناهية يثبت أن الحركات ليست أزلية . فثبت أن الأجسام لو كانت أزلية لكانت فى الأزل ، إما ساكنة أو متحركة وثبت فساد القسمين ، فثبت : أن العالم محدث .

الدليل الثانى على أن الأجسام محدثة : هو أن ما سوى الله تعالى فهو ممكن الوجود لذاته . وكل ما كان ممكن الوجود لذاته فهو محدث ، فيلزم أن يكون ماسوى الله تعالى محدثا .

أما بيان أن ماسوى الله تعالى فهو ممكن الوجود لذاته :

فلأنا لوفرضنا موجودين واجبى الوجود فإنه لابد أن يشتركا في وجوب الوجود ويتباينا في مابه التعين . وما به المشاركة مغاير لما به الممايزة ، فيكون كل واحد منهما مركبا ، وكل مركب : ممكن ، فإذن لو فرضنا واجبى الوجود، يلزم أن يكونا ممكنين . وهو محال . ففرض الواجبين محال . فثبت : أن ما سوى الله تعالى فهو ممكن . وأما بيان أن كل ممكن محدث : فهو أن كل ممكن محتاج فى وجوده إلى مؤثر . والحاجة الى المؤثر . إما أن تكون حال الوجود أو حال العدم . فإن كانت فى حال الوجود . فهى إما أن تكون فى حال البقاء أو حال الحدوث . ولا جائز أن تكون الحاجة إلى المؤثر حال البقاء لأنه يلزم منه إيجاد الوجود . وهو محال ، وإذا بطل هذا القسم بقى أن الحاجة إما أن تكون حال الحدوث أو حال العدم وعلى كلا التقديرين يلزم منه الحدوث . فثبت : أن ماسوى الله تعالى فهو ممكن الوجود لذاته وكل ما كان ممكنا فهو محدث

الدليل الثالث : أن أجسام العالم متناهية فى المقدار . وكل ما كان متناهيا فى المقدار فهو محدث ، فيلزم أن تكون الأجسام محدثة .

أما بيان أن الأجسام متناهية : فذلك لأن نصفها أقل من كلها . وكل ما كان أقل من غيره فهو متناه . فنصفها يجب أن يكون متناهيا . وكلها مثلى نصفها. ومثلا الشئ المتناهى ، يجب أن يكون متناهيا . فيجب أن تكون الأجسام متناهية فى المقدار .

وأما بيان أن كل ما كان متناهيا فى المقدار فهو محدث : فذلك لأن كل جسم لما كان متناهيا ، فلا يمتنع فى العقل كونه أزيد منه أو أنقص منه بذرة . وإذا ثبت هذا فنقول : اختصاص وجوده بذلك القدر المعين دون ما فوقه وما تحته لابد أن يكون بتخصيص مخصص ، وترجيح مرجح. وكل ما كان كذلك فهو مخلوق محدث

فثبت بهذه الدلائل القاطعة :أن العالم محدث

أما شبهة الفلاسفة فمن وجوه :

الاول : الإيجاد إحسان ، والامتناع عن الإحسان نقصان . فلو أن البارى سبحانه وتعالى ما أوجد العالم فى الأزل ، لزم أن يكون موصوفا بالنقصان مدة غير متناهية .وهو محال .

والجواب : هو أن الإيجاد عبارة عن إخراج الشئ من العدم إلى الوجود . وكل ما كان كذلك فهو مسبوق بغيره . وهذا المعنى فى الأزل محال . لأن الأزل عبارة عن نفى المسبوقية بالغير . والإيجاد عبارة عن إثبات المسبوقية ، فالجمع بينهما محال .

الشبهة الثانية : هى لو أنه سبحانه وتعالى ما كان فى الأزل موجدا ، ثم صار موجدا . فصفة الموجدية (تكون) محدثة . فافتقرت تلك الصفة إلى موجد آخر . وهو محال . وإن كانت الموجدية أزلية ، لزم أن تكون الموجودات أزلية . لأنه يمتنع فى العقل انفكاك المعلول عن العلة .

الجواب : إنه على هذا التقدير يلزم أن لا يكون شئ من الصور والتركيبات محدثة . وهذا باطل بالبديهة فبطلت الشبهة

الشبهة الثالثة : هى أن ذات البارى سبحانه وتعالى . إما أن تكون متقدما على وجود العالم أو لم تكن . فإن كانت متقدمة على وجود العالم فذلك التقدم إما أن يكون متناهيا أو غير متناهى . فإن كان متناهيا لزم حدوث البارى . وهو محال . وإن لم يكن متناهيا فذلك التقدم لابد وأن يكون بالزمان . والزمان غير متناه فالزمان قديم . وإن لم تكن ذات البارى سبحانه وتعالى متقدما على وجود العالم ، لزم منه إما حدوث البارى . وهو محال . وإما قدم العالم وهو المطلوب .

الجواب : هو أنا نقول : إن ذات البارى - سبحانه وتعالى - متقدمة على وجود العالم بقدم غير متناه . وأما قوله : إن التقدم

بالزمان. قلنا : لا نسلمه . والدليل عليه : هو أنا نعلم ببديهة العقل أن الزمان الماضى متقدم على الزمان المستقبل . وذلك التقدم يمتنع أن يكون بالزمان . وإلا لزم أن يكون لذلك الزمان زمان آخر ، ويلزم التسلسل. وهو محال .

وإذا جاز ذلك فلم لا يجوز أن يكون تقدم ذات البارى سبحانه وتعالى على وجود العالم لا بالزمان ؟

المسألة الثانية

فى

إثبات العلم بالصانع

ويدل عليه وجوه :

الأول : هو أنه لما ثبت أن العالم ماكان موجودا ، ثم صار موجودا. فحقيقة العالم قابلة للعدم وقابلة للوجود . وكل ما كان كذلك فرجحان وجوده على عدمه [يكون] لأجل ترجيح مرجح .(١)

(١) من كلام «أرسطو» فى قدم العالم : الحركة على الإطلاق لا كائنة ولا فاسدة . لأنه إن كانت الحركة حدثت ، فكل حادث تقدمها حركة .. وهى خروجه للفعل وحدوثه بعد أن لم يكن - فتكون الحركة إذن موجودة - وهى الحركة التى بها وجدت هذه الحركة الأخيرة - فالحركة الأولى قديمة ضرورة . أو يمر الأمر إلى لانهاية .

وبحسب هذا الأصل أيضا يقول : إن الزمان غير كائن ولا فاسد . إذ الزمان تابع للحركة ولازم لها . ولا حركة إلا فى زمان . ولا يعقل الزمان إلا بالحركة . ولمن أتى من بعده طرق يثبتون بها قدم العالم من جهة الإله جل جلاله . منها : أنهم قالوا : إن كان الله - جل جلاله - أحدث العالم بعد العدم ، فكان الله قبل أن يخلق العالم فاعلا بالقوة ، ولما خلقه صار فاعلا بالفعل . فقد خرج الله من القوة الى الفعل .

وكلام أرسطو لا برهان عليه منه . وإنما ذكره ككلام يعوزه الدليل . لقوله : «التى ليست لنا فيها حجة ، أو هى عظيمة عندنا . فإن قلنا فيها : لم ذلك ؟ عسر . مثل قولنا : هل العالم أزلى أم لا ؟ » .

والحق : أن العالم حادث . والدليل على أنه حادث هو : أن كل حادث هو كائن بعد أن لم يكن ولو كانت مادته موجودة - وإنما خلعت صورة ولبست أخرى - فإن طبيعته =

فثبت : أن وجود العالم محتاج إلى مؤثر وموجد .

= بعد حدوثه وفراغه واستقراره ، غير طبيعته فى حال تكونه وأخذه فى الخروج من القوة إلى الفعل ، وغير طبيعته أيضا قبل أن يتحرك للخروج الى الفعل . ومثال ذلك : أن طبيعة منى الأنثى وهو دم فى أوعيته ، غير طبيعته فى حال الحمل عندما يلقاه منى الرجل ، وأخذه فى التحرك ، وطبيعته أيضا فى هذا الوقت غير طبيعة الحيوان المستكمل بعد ولادته . ولا استدلال بجميع الوجوه من طبيعة الشئ بعد كونه وفراغه وحصوله مستقرا على أكمل حالاته ، على حال ذلك بشئ فى حال حركته للتكون . ولا يستدل من حالته فى حال حركته قبل أن يأخذ فى الحركة . فافرض فيما مثلنا به : أن إنسانا كامل الفطرة جدا ، ولد وماتت والدته بعد أن أرضعته أشهرا ، وانفرد رجل بتمام تربية هذا المولود فى جزيرة منقطعة إلى أن كبر وعقل وعلم . وهو لم ير قط امرأة ولا أنثى من إناث سائر الحيوان . فسأل وقال للرجل ممن معه : كيف وجدنا ؟ وعلى أى حال تكونا ؟ فأجابه المسئول : إن كل شخص منا إنما تكوّن فى بطن شخص من نوعنا . مثلنا . هو أنثى بصورة كذا ، وأن الشخص منا كان صغير الجسم فى داخل البطن ، يتحرك ويغتذى وينمو قليلا قليلا وهو حى ، حتى ينتهى حد كذا من العظم ، فينفتح له باب فى أسفل الجسم يبرز منه ويخرج . ولا يزال ينمو بعد ذلك إلى أن يصير كما ترانا .

فذلك المولود اليتيم يسأل ضرورة ويقول : فهذا الواحد منا عندماكان صغيرا فى البطن، وهو حى متحرك ينمو ، هل كان يأكل ويشرب ويتنفس من فيه وأنفه ، ويتغوط ؟ فيقال له: لا . فهو - بلا شك - يبادر بتكذيب هذا ويقيم البرهان على جميع هذه الأمور الحقيقية بأنها ممتنعة ، باستدلاله بالموجود الكامل المستقر . ويقول : كل شخص منا إذا أمسك عليه النفس بضع ساعة : مات وتعطلت حركاته . فكيف يتصور أن يكون شخص منا فى داخل وعاء صفيق ، محيط به فى داخل جوف مدة أشهر . وهو حى متحرك ؟ ولو ابتلع أحدنا عصفورا لمات ذلك العصفور لحينه ، عند حصوله فى المعدة ، فكيف فى البطن الأسفل ؟ وكل شخص منا إن لم يأكل الطعام بفيه ويشرب الماء ، ففى أيام قليلة يهلك - بلا شك - فكيف يبقى الشخص حيا أشهرا ، دون أكل ؟ وكل شخص منا إن اغتذى ولم يتغوط، ففى أيام قليلة يموت بأشد ألم . فكيف يقيم هذا أشهرا دون تغوط ؟ ولو انتقب بطن أحدنا مات بعد أيام ، فكيف يزعم أن هذا الجنين كانت سرته مفتوحة ؟ وكيف لا يفتح عينيه ولا يبسط رجليه ولا يمد رجليه ، وجميع أعضائه سالمة ، لا آفة بها - كما زعمتم - ؟

وهكذا يطرد له القياس كله : أن الإنسان لا يمكن بوجه أن يتكون على هذه الصورة . وتأمل هذا المثل تجده كحالنا مع «أرسطو» سواء بسواء .

لأننا نعتقد أن العالم كون على صورة كذا كذا ، وكان كذا من كذا ، وخلق كذا بعد كذا ، فيأخذ أرسطو يناقضنا ويستدل علينا من طبيعة الوجود المستقرة الكاملة الحاصلة بالفعل ، التى نقر له نحن : أنها بعد استقرارها وكمالها ، لا تشبه شيئا مما كانت عليه فى حال الكون وأنها أوجدت بعد العدم المحض .

وأهل الكتاب كالمسلمين يقولون : بحدوث العالم . لأن أول سفر التكوين هكذا : «فى

الحجة الثانية هي : أنه لا شك في وجود الموجودات . فنقول :

= البدء خلق الله السموات والأرض» والنصارى والمسلمون يعتقدون فى يوم القيامة من الأموات، ولذلك يقولون بفساد العالم يوم القيامة بعد أن حدث وتكون. وبعض اليهود يشككون فى فساد العالم بعد حدوثه لأنهم لا يصرحون ببعث الأموات . يقول ابن ميمون فى دلالة الحائرين : «قد بينت لك : أن اعتقاد حدث العالم هو قاعدة الشريعة كلها . ضرورة .

أما فساده بعد أن حدث وتكون ، فليس ذلك عندنا قاعدة شريعة بوجه ، ولا يختل علينا شئ من اعتقاداتنا باعتقاد دوامه » ولما اعترض على ابن كمونة : بقول سليمان عليه السلام : «والأرض قائمة مدى الدهر» (جا ١ : ٤) أى باقية الى المدة المقدرة لها . استشكل ابن كمونة هذا التأويل ، بأن داود عليه السلام قال : «المؤسس الأرض على قواعدها ، فلا تتزعزع على مدى الدهر وإلى الأبد» (مز ١٠٣ : ٥) فإذا بقيت إلى المدة المقدرة لها المفهومة من «مدى الدهر» ، يلزم أن يغنى الإله بغنائها ، لأن موسى عليه السلام قال : «الرب يملك الى الدهر والأبد» (خر ١٥ : ١٨) يريد ابن كمونة أن يقول : إنه يوجد فرق بين الدهر فقط ، وبين الزيادة عليه بلفظ الأبد فالزيادة بلفظ الأبد ، تدل على أن الدهر لن يفنى ولن يتغير أبدا . وبالتالى لا يفنى الإله ولن يتغير . أما حذف الأبد ، والاكتفاء بالدهر ، فقد يدل على البقاء إلى المدة المقدرة لها «فإذن قول سليمان قائمة إلى الأبد ، دون قول داود: بل تتزعزع على مدى الدهر والأبد» هذا كلامه .

والرد عليه : إن المقصود بقول سليمان وغيره : هو أن البقاء يكون على حال لا يتغير ، لا أن البقاء لا ينهد فى قيام القيامة ، لقول سليمان : «ان كل ما يعلم الله يدوم مدى الدهر ، لا يزاد عليه ولا ينقص منه» (جا ٣ : ١٩) كأنه يقول : ان الشئ الذى يغير ، إنما يغير من أجل نقص فيه ، فيتم أو زيادة فيه لا حاجة اليها ، فتحذف تلك الزيادة . أما أفعال الإله . إذ هى فى غاية الكمال ولا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان منها . فهى تثبت على ما هى عليه . ضرورة أن لا داع لتغيرها .

وقول داود : «على مدى الدهر والأبد» عطف الأبد على الدهر للتأكيد ، وليس لإفادة معنى زائد .لأن داود نفسه عبر بأن المراد بالبقاء هو أن يكون على حال لا تتغير كما عبر سليمان ولا فرق .

ففى المزمور ١٤٨ يقول داود : « سبحوا الرب من السموات . سبحوه فى الأعالى . فإنه هو أمر ، فخلقت ، وأقامها إلى الدهر والأبد . جعل لها رسما فلا تتعداه» يعنى : أن هذه الرسوم التى رسمها لا تتغير أبدا .

وإذا ثبت أن القيامة من الأموات لابد وأن تكون ، يثبت أن الدهر هذا ، سينهد هداً . والتوراة السامرية تنص على يوم القيامة بصراحة ووضوح . والعبرانية تنص بجزاء على الأعمال ، قد يكون فى الدنيا وقد يكون فى الأخرى . فى هذا النص : «أليس ذلك مكنوزا عندى ، مختوما عليه فى خزائنى . لى النقمة والجزاء فى وقت تزل أقدامهم» [تث ٣٢ : ٣٤ - ٣٥] وابن كمونة نفسه يصرح عن قوم من ملته ببعث الأجساد فى القيامة ، =

جميع الموجودات إما واجبة الوجود أو ممكنة الوجود ، أو البعض واجب ، والبعض ممكن . لا جائز أن يكون الكل واجبا ؛ لأنه ثبت بالبراهين القاطعة : أن إثبات موجودين واجبى الوجود محال . ولا جائز أن يكون الكل ممكنا لأن مجموع الممكنات ممكن ، بحسب المجموع وبحسب الأجزاء . وكل ممكن فهو محتاج فى وجوده إلى شئ آخر مغاير له بحسب المجموع وبحسب الأجزاء . والموجود المغاير لجميع الممكنات ولكل واحد من آحاد مجموع الممكنات ، ليس من الممكنات البتة . وكل موجود لم يكن من الممكنات، فهو واجب الوجود .

فثبت : أن واجب الوجود سبحانه واحد ، وثبت : أن جملة الممكنات محتاجة فى وجودها إلى واجب الوجود . فثبت : أنه سبحانه وتعالى ثابت الوجود لذاته .

الحجة الثالثة هي : أنا وجدنا الأجسام متماثلة فى الجسمية ، ومخالفة فى الصفات القائمة بها ، كما أن بعضها حارة وبعضها باردة وبعضها رطبة ، وبعضها يابسة ، وبعضها لطيف ، وبعضها كثيف وبعضها سفلى ، وبعضها علوى ، فالموثر فى وجود هذه الصفات

= بقوله : « وكذلك أنفس الفضلاء ، فإنها على رأينا مخلوقة . ولا تعدم أبدا . وعلى بعض آراء من يتبع ظواهر «المدرشوت» فإن جثثهم أيضا تكون منعمة دائما أبد الابدين ، كاعتقاد من شهر اعتقادهم فى أهل الجنة» ويُعترض بالمعجزات الحسية على أن نظام العالم يفسد حين حدوثها كانشقاق القمر وانقلاب العصا ثعبانا . ولعلماء اليهود فيها رأيان : الرأى لأول : هو أنه عندما خلق الله هذا الوجود وطبعه على هذه الطبائع ، جعل فى تلك الطبائع أن يحدث فيها كل ما حدث من المعجزات فى وقت حدوثها . وآية النبى : أن أعلمه الله بالوقت الذى يدعى فيه ما يدعى . فينفعل ذلك الشئ كما جعل فى طبعه فى أصل ما طبع . والرأى الثانى : وهو رأى ابن ميمون وغيره ، ويحكيه هكذا : «إن هذا الوجود أبدى سر مدى على هذه الطبيعة التى شاءها - تعالى - لا يتغير منه شئ بوجه ، إلا فى جزئية على جهة المعجز . وإن كان له تعالى القدرة على تغييره كله أو إعدامه أو إعدام [بعضه] إلى [أى] طبيعة شاء ، من طبائعه . لكنه له افتتاح . ولم يكن ثم شئ موجود أصلا إلا الله . وحكمته اقتضت أن يوجد الخلق حين أوجده ، وأن لا يعدم هذا الذى أوجد ، ولا تتغير له طبيعة ، إلا فى ما شاء من جزئيات . مما قد علمناه ومما لم نعلمه - مما سيأتى - هذا رأينا وقاعدة شريعتنا» ا . هـ

المختلفة يمتنع أن يكون جسما ، لأن ما به الاشتراك لا يمكن أن يكون علة لما به الامتياز . فلا بد من وجود شئ آخر يؤثر فى حصول هذه الصفات المختلفة . ثم هذا المؤثر . إن كان جسما عاد الكلام الأول فيه ، ويلزم التسلسل . وهو محال .

فثبت : أن المؤثر فى حصول هذه الصفات المختلفة : شئ آخر سوى هذه الأجسام . وذلك المؤثر إما أن يؤثر بالطبع والإيجاب ، أو بالقصد والاختيار . والأول باطل ، لأن تأثير الموجب بالطبع بالنسبة إلى جميع المتساويات على السوية ، ويستحيل أن يكون تأثيره فى جسم بالحرارة وفى جسم آخر بالبرودة ، وفى جسم باللطافة وفى جسم آخر بالكثافة .

فثبت : أن الموثر فى وجود هذه الأشياء ليس بجسم ولا جسمانى ، وأنه فاعل بالقصد والقدرة والاختيار ، لا بالطبع والإيجاب .

المسألة الثالثة

فى

أنه سبحانه وتعالى قديم أزلى

والدليل عليه : هو أنه ثبت بالبرهان أن ذاته - سبحانه وتعالى - غير قابل للعدم ؛ لأن كل ما كان قابلا للعدم ، فهو ممكن ، وكل ممكن فهو محتاج إلى مؤثر يرجح الوجود على العدم . وإذا لم تكن حقيقته قابلا للعدم ، فوجوده أزلى لا محالة .

فثبت : أنه قديم أزلى .

ولأنه سبحانه وتعالى لو كان محدثا ، لكان حدوثه مختصا بوقت معين ، مع أنه يجوز فى العقل حدوثه قبل ذلك أو بعده ، وإذا كان كذلك فيكون مفتقرا إلى محدث آخر ، ويلزم التسلسل وهو محال . فثبت : أن الباري - سبحانه وتعالى - قديم أزلى .

المسألة الرابعة

فى

أنه سبحانه وتعالى باق سرمدى

ويدل عليه وجوه :

الحجة الأولى : ثبت بالبرهان أنه سبحانه وتعالى واجب الوجود لذاته ، وكل ما كان واجب الوجود لذاته ، فإنه لا يقبل العدم أصلا . وما لا يقبل العدم البتة ، فهو أبدى . فالباري - سبحانه وتعالى - أبدى أزلى .

الحجة الثانية هى : أنه سبحانه وتعالى لو كان قابلا للعدم . فعدمه لا بد أن يكون بمعدم ، فإذن وجوده مفتقر إلى عدم ذلك المعدم . والمفتقر إلى الغير يكون محدثا . فهو سبحانه وتعالى إن لم يكن أبديا ، لزم أن لا يكون أزليا . لكن ثبت بالبرهان : أنه تعالى أزلى . فيلزم أن يكون أبديا .

الحجة الثالثة هى : أنه سبحانه وتعالى لو انعدم ، لا نعدم إما لذاته أو لإعدام معدم ، أو لطريان ضد ، أو لزوال شرط . وهذه الأقسام كلها باطلة ، فوجب أن يمتنع عليه العدم .

أما بيان أنه يمتنع أن يكون عدمه لذاته : فلأن كل ما كان عدمه ذاتيا ، فإنه لا يدخل فى الوجود أصلا .

وأما بيان أنه يستحيل أن يكون لإعدام معدم : فذلك لأن القادر لا بدّ له من أثر ، والعدم نفى محض . والنفى المحض يمتنع أن يكون أثرا للقادر .

وأما بيان أنه لا يجوز أن يكون لطريان ضد : فلأن ذلك الضد ، إن

كان قديما ، لزم أن لا يكون البارى موجودا ، وإن كان حادثا ، فالقديم أقوى من الحادثات . فإذن انعدام ذلك الضد الحادث ، بسبب وجود ذلك القديم ، أولى من عدم ذلك القديم ، بسبب ذلك الحادث .

وأما بيان أنه يمتنع أن يكون عدمه لزوال شرط : فلأن ذلك الشرط ، إما [أن يكون] حادثا أو قديما . فإن كان حادثا فالحادث يمتنع أن يكون شرطا للقديم ، وإن كان قديما فإذن عدمه لا بد وأن يكون بشرط آخر . ويلزم التسلسل ، أو الدور . وهو محال . فثبت : أنه سبحانه وتعالى باق سرمدي .

المسألة الخامسة

فى

أن الله سبحانه وتعالى موجود

الباطنية - لعنهم الله - يقولون : إنه ليس بموجود ولا بمعدوم .

والدليل على أنه موجود : هو أنه لا واسطة بين النفى والإثبات فى بديهة العقل ؛ لأن وجود البارى تعالى . إن كان منفيا فهو نفى الصانع . وقد ثبت بالبراهين القاطعة : ثبوت البارى سبحانه ، واذا بطل النفى ، وثبت أن لا واسطة بين النفى والإثبات ، لزم الإثبات . فثبت : أن البارى موجود ثابت .

أما شبهة الباطنية فمن وجهين :

الأول : قالوا : لو كان البارى موجودا ، لكان مساويا لسائر الموجودات فى الوجود . ثم هو إما أن يكون مخالفا لسائر الموجودات فى الوجود من وجه آخر أو لم يكن .

فإن كان مخالفا لها من وجه آخر ، لزم وقوع التركيب فى ذاته .

وكل مركب ممكن ، والواجب ليس بممكن .

وإن لم يكن مخالفا لها من وجه آخر ، يلزم أن يكون مساويا في تمام الماهية . والمتساويات في الماهية ، حكمها حكم واحد . فكما أن جملة الموجودات ليست بواجبة ، يلزم أن لا يكون هو أيضا واجبا .

وإذا ثبت فساد القسمين ، ثبت أنه ليس بموجود . وأيضا : ثبت بهذا الدليل : أنه ليس بمعدوم ؛ لأنه لو كان معدوما . لكان إما مساويا لسائر المعدومات ، أو مخالفا لها . ويعود التقسيم المذكور . وهو محال . فثبت : أنه سبحانه وتعالى لا موجود ولا معدوم .

الشبهة الثانية لهم : قالوا : الوجود والعدم ضدان . ولو كان البارى موجودا فهو من جنس الموجودات ، وما كان من جنس الموجودات يمتنع أن يكون من جنس المعدومات .

إذا ثبت هذا . فلو أنه موجود ، لكان له من الموجودات التي من جنسه : ند ، ومن المعدومات التي ليست من جنسه ضد . والبارى - عز وجل - متنزه عن الضد والند . وكذلك الكلام فيما إذا كان معدوما . فثبت : أنه سبحانه وتعالى يجب أن لا يكون موجودا ولا معدوما ، حتى لا يلزمنا هذا المحال .

الجواب عن الشبهة الأولى من وجوه :

الأول : لم لا يجوز أن يكون وجود البارى [هو] عين حقيقته وماهيته .والاشتراك بينه وبين الموجودات ، في اسم الموجودية ، لا في حقيقة المسمى ؟ وهذا الجواب هو على مذهب من يقول الوجود نفس الماهية .

والجواب عن الشبهة الثانية : هو أن العدم نفي محض ، والنفي المحض يمتنع أن يكون ضدا لشئ . لأن الضدين عبارة عن وجودين متنافيين . وهذا المعنى في العدم الصرف غير معقول .

المسألة السادسة

فى

أنه سبحانه وتعالى موجود

للعقلاء فى وجوده : خلاف . قال أبو على بن سينا : إن وجوده نفس حقيقته . وكما أن حقيقته عز وجل مخالفة لسائر الحقائق ؛ فوجوده أيضا مخالف لسائر الموجودات . والدليل لهم على هذا المطلوب : هو أنه لو كان وجوده سبحانه وتعالى مساويا لسائر الموجودات . فذلك الوجود إما أن يكون قائما بماهيته أو لا يكون . فإن لم يكن قائما بماهيته ، فنفس الوجود جوهر قائم بذاته . وهذا استقلال . والاستقلال له صفة ذاتية . ولو كان هذا الوجود كذلك ، لكانت سائر الموجودات كذلك . ولما كان وصف الاستقلال هذا باطلا ، لزم أن يكون ذلك الوجود صفة قائمة بماهيته . وتلك إما موجودة أو معدومة . فإن كانت موجودة ، فالكلام فى وجودها كما فى الأول . ويلزم التسلسل . وهو محال . وإن كانت معدومة ، لزم قيام الصفة الموجودة بالماهية المعدومة . وهو أيضا محال . ولما بطل هذا ثبت أن وجود البارى نفس حقيقته وماهيته . وإنه مخالف لسائر الموجودات .

وقال قوم من علماء الأصول : إن الوجود من حيث هو وجود . مفهوم واحد فى كل الموجودات . ويدل عليه وجوه :

الحجة الأولى : هى إن نقيض العدم شئ واحد . وهو الوجود . ولولا أن الوجود مفهوم واحد لم يكن نقيض العدم شئ واحد .

الحجة الثانية : هى إنه يمكن تقسيم الموجودات إلى الواجب وإلى الممكن . ومورد التقسيم مشترك بين القسمين . ولولا أن المفهوم من الوجود واحد ، لكان ذلك التقسيم باطلا.

الحجة الثالثة : هى إن حقيقة الوجود فى جميع الموجودات شئ واحد . والموجودات من حيث إنها موجودات لا اختلاف فيها بالتعين . فمفهوم الوجود فى جملة الموجودات شئ واحد فلا بد من الاعتراف بأن حقيقة البارى - سبحانه وتعالى - مخالفة لسائر الحقائق .

فثبت : أن حقيقته ليست نفس وجوده . والكلام فى هذه المسألة أدق من أن يحتمله هذا المختصر .

المسألة السابعة

فى

أنه سبحانه وتعالى شئ

قال جهم ابن صفوان : ليس بشئ . واعلم : أن النزاع فى هذه المسألة إما بالمعنى أو باللفظ .

أما التنازع فى المعنى : فنقول : إن مرادنا من لفظ إنه شئ : أنه موجود . وقد ثبت بالبرهان : أنه سبحانه وتعالى موجود .

وأما النزاع فى اللفظ : فهو أنه هل يجوز إطلاق هذا اللفظ على الله سبحانه وتعالى أم لا ؟ قلنا : نعم بنص الكتاب . وقد ورد فى آيتين : الأولى : قوله تعالى : «قل أى شئ أكبر شهادة قل : الله شهيد بينى وبينكم»(١) .

والثانية : قوله تعالى : «كل شئ هالك إلا وجهه»(٢) والأصل في الكلام : أن المستثنى يجب دخوله تحت المستثنى منه .

---

(١) الأنعام ١٩

(٢) القصص ٨٨

المسألة الثامنة

فى

أنه سبحانه وتعالى ليس بجسم المشبهة

والكرامية يقولون : إنه جسم . لنا : على بطلان مذهبهم وجوه :

الأول : هو أن كل جسم فهو مشار إليه . وكل مشار إليه ، فهو منقسم . لأن ما على يمينه مغاير لما على يساره ، وبالعكس . وكل منقسم مركب ، وكل مركب ممكن . والممكن لا يكون قديما أزليا . وقد ثبت بالبرهان : أنه قديم واجب أزلى . فثبت أنه ليس بجسم .

الثانى : هو أن حقيقة الجسم من حيث هو جسم : شئ واحد . ولو كان البارى - سبحانه وتعالى - جسما ؛ لكان من حيث إنه جسم مساويا لسائر الأجسام ، ثم هو إما أن يكون مخالفا لها باعتبار أمر آخر ، أو لم يكن . فإن كان مخالفا لها من اعتبار آخر . فهو مركب من جزئين : أحدهما : مساوى لسائر الأجسام . والآخر : مخالف لها . وكل مركب ممكن ، وكل ممكن محدث .

وإن لم يكن مخالفا لها ، يلزم من حدوث سائر الأجسام وإمكانها : حدوث البارى وإمكانه . أو من قدم البارى ، قدم الأجسام . وكل ذلك باطل .

الثالث : هو أن نقول : ثبت فى مسألة حدوث الأجسام : أن كل جسم ، فهو محدث . والبارى تعالى لو كان جسما ، وجب أن يكون محدثا ، لكن كونه محدثا محال ، فكونه جسما محال .

الرابع : هو أن الحكم على الشمس والقمر بكونهما لا يصلحان للإلهية . إنما كان ، لكونهما جسمين . فلو جاز كون الإله جسما ، لما

بقي دليل على امتناع إلهية القمر . وهذا الاعتقاد هو عين الكفر والإلحاد . فثبت : أنه سبحانه وتعالى يمتنع أن يكون جسما .

الخامس : هو أنه سبحانه وتعالى لو كان متحيزا . فهو إما قابل للقسمة أو غير قابل للقسمة . والقسمان باطلان . فبطل القول بكونه متحيزا .

أما بيان أنه يمتنع أن لا يكون قابلا للقسمة : فلأنه لو كان قابلا للقسمة ، فإما أن يقوم بتلك الأجزاء علم واحد ، وقدرة واحدة . أو يقوم بكل واحد من تلك الأجزاء علم وقدرة على حدة . والأول باطل ، لامتناع قيام المعنى الواحد بالمحلين دفعة .

وأما الثاني فيلزم منه أن يكون كل جزء من تلك الأجزاء إلها على سبيل الاستقلال . وهذا قول بكثرة الآلهة . وهو محال . وإذا ثبت أن القول بكونه متحيزا يفضي إلى هذه الأقسام الباطلة ، وجب أن يكون باطلا .

المسألة التاسعة

فى

أنه سبحانه وتعالى ليس بجوهر

خلافا للنصارى [1] .

واعلم : أن النزاع فى هذه المسألة . إما فى اللفظ أو فى المعنى .

أما النزاع فى اللفظ : فهو أن يقال : إنه سبحانه ليس بمتحيز ، ولا له مقدار وكمية ، إلا أن ذاته قائمة بالنفس . فنحن نسميه بهذا المعنى جوهرا .

واعلم : أن هذا المعنى صواب ، لكن اللفظ خطأ . لأن مذهبنا : أن أسماء الله موقوفة على الإذن ، وما لم يرد الإذن به ، فهو باطل . وهذا اللفظ البتة ، ما ورد فى القرآن ، ولا فى الحديث .

وأما النزاع فى المعنى : فهو فى أن البارى - سبحانه وتعالى - متحيز ، كالجوهر . وقد تقدم هذا الكلام .

(١) مذاهب النصارى فى الله رب العالمين . مذهبان اثنان :

المذهب الأول وهو مذهب الأرثوذكس : أن الله تعالى حل فى بطن العذراء بقوة الروح القدس ، ثم خرج منها ولدا . أى أن الله انقلب إلى إنسان وأخذ صورة إنسان ثم كبر وقتل وصلب . وصعد الى السماء . فالله هو المسيح بن مريم ، والمسيح هو الله . فهم يعبدون إلها واحدا تجسد . وعنهم يقول الله تعالى : «لقد كفر الذين قالوا : إن الله هو المسيح بن مريم»

والمذهب الثانى وهو مذهب الكاثوليك والبروتستانت : ان الآلة ثلاثة . وكل إله مستقل بنفسه عن الآخر . والمسيح هو الإله الثانى . ومولود بالطبيعة . ورب العالمين هو الإله الأول والروح القدس هو الثالث . وعنهم يقول الله تعالى : «لقد كفر الذين قالوا : إن الله ثالث ثلاثة »

أما اليهود فإنهم يؤمنون بالله رب العالمين ، الإله الواحد الذى لا يقدر أحد أن يراه . وليس كمثله شئ . ففى التوراة : «اسمع ياإسرائيل الرب إلهنا رب واحد » [تث ٦:٤]

وعلى ما قدمنا فإطلاق لفظ الجوهر والعرض : يُعاد النظر فيه على فهم المذهبين . كما بينا .

المسألة العاشرة

فى

أنه سبحانه وتعالى منزه عن المكان والجهة والحيز .

قالت الكرامية : إنه مختص بجهة فوق . ثم «الهيامصة» يقولون : إنه سبحانه وتعالى مباين للعالم ببعد لا نهاية له . و«العابدية» يقولون : إنه تعالى مباين للعالم ببعد متناهى

والذى يدل على بطلان مذهبهم وجوه من الحجج :

الأولى : هى أن كل ما كان مختصا بمكان وجهة وحيز ، فهو منقسم والمنقسم لا يكون واجبا لذاته . والبارى تعالى واجب الوجود [لذاته] وإذا ثبت هذا ، وجب أن يكون البارى منزها عن الجهة والمكان والحيز .

الحجة الثانية : هى أنه - سبحانه وتعالى - لو كان مختصا بمكان . فهو إما غير متناه بجميع الجوانب ، أو متناه ببعض دون بعض ، أومتناه بجميع الجوانب . والأقسام الثلاثة كلها باطلة ، فبطل القول بكونه فى الجهة . أما بيان امتناع أن يكون غير متناه من جميع الجوانب : فلأنه يلزم كونه مختلطا بالأشياء وبالنجاسات والقاذورات . - وتقدس ربنا عنه - .

وأيضا : يلزم منه تداخل المتحيزين ، ولو جاز ذلك ، فلم لا يجوز تداخل الجسمين ؟

وأما بيان أنه يمتنع أن يكون متناهيا من جميع الجوانب : فلأنه يلزم أن يكون ذات البارى تحت الخلاء الفوقانى . وهذا باطل باتفاق الخصم .

وأما بيان أنه يمتنع أن يكون متناهيا ببعض الجوانب دون البعض :

فذلك لأن الجانب الذى هو متناه منه . إما أن يكون مساويا فى الماهية للجانب الذى هو غير متناه ، أو لا يكون فإن كان الأول لزم القول بثبوت جانبين متناهيين ، لأن المتساويين فى الماهية ، يجب استواؤهما فى الأحكام . وإن كان الثانى ، لزم كون ذاته سبحانه وتعالى مركبا من أجزاء مختلفة الحقائق . وكل ما كان كذلك ، فإنه يجوز عليه التفرق والزوال والتركيب . وكل ما كان كذلك فهو محدث ومخلوق - وتعالى ربنا عنه - .

وإذا بطلت الأقسام الثلاثة ، ثبت : أن البارى - سبحانه وتعالى - منزه عن المكان والجهة والحيز والملاء والخلاء .

الحجة الثالثة : هى أن البارى - سبحانه وتعالى - لو كان مختصا بمكان . فهو إما أن يمكنه الخروج من ذلك المكان ، أو لا يمكنه . فإن كان الثانى ، فهو كالمفلوج والزَّمِن والعاجز ، الذى لا يمكنه الخروج من المكان - وتعالى الله عنه - وإن كان الأول ، فإنه يصح عليه الحركة . وقد بينا فى مسألة حدوث الأجسام : أن ذلك يدل على حدوث ما قام به ، وإنه يمتنع على الواجب الوجود ، فبطل أن يكون فى الجهة والحيز .

الحجة الرابعة : هى أن الخصم يدعى أنه سبحانه وتعالى مختص بالمكان والجهة والحيز . فنقول : هذا المكان الذى فيه البارى سبحانه وتعالى . إما موجود أو معدوم . فإن كان معدوما فهو نفى محض . وكون الشئ فى النفى المحض : محال . وإن كان موجودا فهو إما قديم أو محدث . فإن كان قديما ، فذلك القديم إما أن يكون قائما بذات البارى - سبحانه - أو لا يكون . فإن كان قائما بذاته . فالجهة التى ادعيتموها . صفة للبارى سبحانه : قائمة بذات البارى عز وجل . وليس لنا فى هذا الباب منازعة .لأنا سلمنا قيام الصفات القديمة بذات البارى.

وإن لم يكن قائما بذاته . فيكون الحيز والمكان ، عبارة عن ذات قائمة بنفسها قديمة ، فيكون البارى - سبحانه وتعالى - مفتقرا إليه .

وهذا الكلام باطل باتفاق المسلمين . وأما إن كان محدثا . فالبارى فى الأزل [يكون] موجودا بلا مكان . فيكون منزها فى الماهية عن المكان . والمنزه فى الحقيقة عن المكان ، يمتنع عليه أن يصير فى مكان . وإلاّ لزم تغيّر الماهية ، وقلب الحقائق . وذلك محال .

فثبت : أن البارى - سبحانه وتعالى - منزه عن المكان

فإن قال قائل : إنه يلزم من هذا الدليل : أن الجواهر والأعراض لا يكونان فى المكان .

فالجواب : أن المكان عبارة عن السطح الداخل من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر ، من الجسم المحوى . وإثبات المكان في حق الباري بهذا المعني محال وباطل بالاتفاق .

ونحن لا نعنى بالمكان غير هذا ، لا فى الشاهد ولا فى الغائب

فإن قال قائل : قوله تعالي «يخافون ربهم من فوقهم »(١) وأيضا قال : «الرحمن على العرش استوى» (٢) يدل هذا على جهة الفوق .

---

(١) النحل . ٥ وفى تفسير الكشاف : «من فوقهم» إن علقته بيخافون . فمعناه : يخافون أن يرسل عليهم عذابا من فوقهم . وإن علقته بربهم حالا منه ، فمعناه يخافون ربهم عاليا لهم ، قاهرا . كقوله : «وهو القاهر فوق عباده» - «وإنا فوقهم قاهرون»

(٢) طه وفى تفسير الكشاف : «لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك ، جعلوه كناية عن الملك . فقالوا : استوى فلان على العرش ، يريدون ملك ، وإن لم يقعد على السرير البتة . وقالوه أيضا لشهرته فى ذلك المعنى ومساواته ملك فى مؤداه . وان كان أشرح وأبسط وأدل على صورة الأمر ونحوه ، قولك يد فلان مبسوطة ، ويد فلان مغلولة . بمعنى أنه جواد أو بخيل . لا فرق بين العبارتين إلا فيما قلت ، حتى ان من لم يبسط يده قط بالنوال أو لم تكن له يد رأسا . قيل فيه : يده مبسوطة ، لمساواته عندهم قولهم هو جواد . ومنه قول الله عز وجل : «وقالت اليهود : يد الله مغلولة» أى هو بخيل «بل يداه مبسوطتان» أى هو جواد . من غير تصور يد ولا غل ولا بسط»

واعلم : أن الفوقية تفسر بمعنيين : الفوقية المكانية فى السماء . لقوله : «أأمنتم من فى السماء» ؟ وهو الله تعالى مع نفى التشبيه . وهذا يقول به الشيخ ابن تيمية وكثيرون . والفوقية بمعنى القهر والغلبة كقول فرعون عن بنى إسرائيل : «وإنا فوقهم قاهرون» وهو ما كان راكبا على ظهورهم ولا قاعدا على رءوسهم . وهذا يقول به الشيخ فخرالدين الرازى =

فالجواب : إن الدلائل العقلية والنقلية إذا تعارضت . فلاجائز أن يصدقا معا ؛ لأنه يلزم تصديق النفى والإثبات . وهو محال . أو تكذيبهما . وهو أيضا محال . أو تكذيب الدلائل العقلية وتصديق الدلائل النقلية . وهو محال . لأن تصحيح الأدلة النقلية موقوف على صحة برهان العقل . لأنه ما لم يثبت بالدلائل العقلية القاطعة وجود الصانع وصفاته ، وصدق الرسل ؛ لم تثبت الدلائل النقلية .

ولو أنا كذبنا الأدلة العقلية لأجل تقرير ظواهر النقل ، لكنا كذبنا الأصل بالفرع ، وحينئذ (يكون) الفرع أولى بالبطلان .

ويفضى ذلك إلى تكذيب العقل والنقل . وهو محال .

فلم يبق إلا القسم الرابع . وهو تصديق الدلائل العقلية . والاعتقاد

= والمعتزلة والشيعة والخلف من أهل السنة . وعلماء بنى إسرائيل وعيسى بن مريم عليه السلام ، وكذلك فى «استوى» تفسر بأن الله فوق العرش فى السموات العلى بدون تشبيه . وتفسر بأن الله استولى وغلب وقهر . لكن التفسير باستولى وغلب وقهر هو تفسير ناقص ولذلك رده الشيخ ابن تيمية وغيره بأن الغالب القاهر يلزمه مغلوب مقهور . وليس من ند له ولا مثل حتى نقول : استولى على ما فى ملكه وغلبه وقهره .

والتفسير بتمامه عند الرازى هو : إن الله استوى على العرش . أى ملك وغلب وقهر .

ولماذا عبر باستوى وهو لا يقصد الغلبة والقهر ؟ لأنه يكلم الناس على قدر عقولهم . فإن من عاداتهم أن يروا الملوك على العروش . فعبر عن نفسه كأنه منهم من جنسهم وما هو منهم من جنسهم وذلك ليقدر الناس على تصور ذاته . كما قال عن نفسه «ومكرنا مكرا» - «نسوا الله فنسيهم» - «إن الله معنا» - «إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون» ، ولا يقصد المعية المكانية .

ومذهب الشيخ فخرالدين هو أن الله تعالى ليس بجسم وليس له مكان يشار إليه . وهو فى كل مكان بالعلم . وليست له يد ولا رجل . وماورد فى القرآن من أن الله له يد ؛ فمحمول على أن الله يعبر عن ذاته بلغة البشر ، ويصور نفسه كإنسان ليتصوروه . وما هو بإنسان . وليس كمثله شئ وهو السميع البصير . والشيخ ابن تيمية يقول : إن الله تعالى ليس جسما . ونثبت له الصفات من اليد والرجل وغيرهما بدون تمثيل . أى نقول : له يد ولكن لا نعلم كيفيتها . وهكذا . ويرد عليه أتباع الرازى بقولهم : لوصح ما تقول فلنثبت لله نسيانا بدون تمثيل ولنفسر قول ابراهيم عليه السلام : «وقال : إنى ذاهب الى ربى سيهدين» بأن الله كان فى فلسطين أثناء هجرته . ولم يكن فى بلاد الحجاز وغيرها . إنما نفسره بذاهب الى رحمة ربى .

فى الظواهر : بأن مراد الله تعالى من ظاهر الآيات : ما يوافق الأدلة العقلية .

ثم هنا مقامان :

المقام الأول : هو أن نقول : مراد الله من قوله : «الرحمن على العرش استوى » ليس إثبات الجهة ، والمراد على سبيل التفصيل : غير معلوم . فآمنا وصدقنا ونترك التفسير والتأويل .

المقام الثانى : هو تأويل الآيات المتشابهة الواردة فى هذا الباب على سبيل التفصيل . والقول الأول : قول أئمة السلف . والقول الثانى : قول علمائنا فى الأصول

المسألة الحادية عشر

فى

أنه سبحانه وتعالى

منزه من أن يحل فى شئ بالذات أو بالصفات .

خلافا للنصارى .

والدليل على بطلان مذهبهم من وجهين :

الأول : إن ذات البارى - سبحانه وتعالى - لو حلت فى شئ . فذلك الحلول إما أن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز . فإن كان على سبيل الوجوب فيلزم من قدم ذاته ، قدم المحل ، أو من

حدوث ذلك المحل ، حدوث ذات البارى . وهو محال وإن كان على سبيل الجواز ، فهو غنى فى ذاته عن ذلك المحل ، وكل ما كان ذاته مستغنيا عن المحل ، امتنع حلوله فيه .

فثبت : أن البارى وصفاته لا يحل فى شئ البتة وهذا المعتقد فى نفسه باطل .

الثانى : هو أنهم يقولون : أقنوم الكلمة حلت فى بدن عيسى - عليه السلام - ومرادهم من أقنوم الكلمة صفة العلم . فنقول : الصفة التى هى علم الحق - سبحانه - إذا حلت فى بدن عيسى عليه السلام ، هل انفصلت من ذات البارى أولا ؟ فإن قالوا : إنها انفصلت من ذات البارى ، لزم أن تكون ذات البارى جاهلا ، فى ذلك الوقت . وإن قالوا : إنها ما انفصلت ، لزم قيام الصفة الواحدة فى زمان واحد بموصوفين . وذلك محال في بداهة العقول . فثبت بما ذكرنا : أنه سبحانه منزه عن الحلول فى الذات والصفات .

المسألة الثانية عشر

فى

أنه سبحانه وتعالى

منزه عن الاتحادوأنه سبحانه لا يتحد بشئ البتة.

جماعة من الصوفية وأهل الإباحة يدعون محبة الله تعالى ، ويدعون الاتحاد فى بعض الأوقات .

ونقل عن أبى يزيدالبسطامى - رحمة الله عليه - أنه قال : سبحانى ما أعظم شأنى

وأيضا : عن الحسين بن منصور - رحمه الله - أنه قال : أنا الحق.

وأنشد هذا الشعر :

رق الزجاج وراقت الخمر . · . وتشابها فتشا كل الأمر

فكأنه خمر ولا قدح . · . وكأنما قدح ولا خمر

وأيضا : يذكرون عنهم هذه الأبيات :

أنا من أهوى ومن أهوى أنا . · . نحن روحان حللنا بدنا

فإذا أبصرتنى أبصرته . · . وإذا أبصرته أبصرتنا

واعلم : أن الشيخ أبا يزيد - رحمه الله تعالى - كان عارفا بالله وكان كبير الشأن بريئا من مذهب الاتحاد والحلول .

ولإ شاراتهم تأويلات كثيرة(١)

والذى يدل على فساد مذهبهم وجهين :

أحدهما :

أن الشيئين إذا اتحد أحدهما بالآخر فعند حصول الاتحاد إما أن يكونا باقيين أو فانيين أو يكون أحدهما باقيا والآخر فانيا . فإن كانا باقيين فهما اثنان لا واحد . فلا معنى للاتحاد . وإن كانا فانيين فقد عدما ، فلا اتحاد . وإن فنى أحدهما وبقى الآخر . فالاتحاد أيضا محال . لأن الموجود لا يكون عين المعدوم . فثبت بهذه البراهين القاطعة : بطلان القول بالاتحاد . والقول به جهل صرف .

الثاني : هو أن ذات البارى سبحانه وتعالى لو اتحد بشئ . فإما أن يقال : إن ذاته بعد الاتحاد كما هى قبل الاتحاد أو تغير . فإن كان الثانى لزم وقوع التغير فى ذاته . وهو محال . وإن كان الأول فقد مر الكلام فيه . فثبت : أنه منزه عن الاتحاد .

---

(١) التصوف ليس من الإسلام . لأن الدين عند الله الإسلام وليس التصوف . ورؤساء الصوفية خالفوا العقيدة الإسلامية فى قولهم بالحلول والاتحاد وفى توسلهم بالموتى =

المسألة الثالثة عشر

فى

أن صفات الله سبحانه وتعالى قديمة لا تقبل التغير كما أن ذاته قديمة تقبل التغير أصلا . خلافا للكرامية

لنا : أن نقول : إن تلك الصفة الحادثة فى ذات الله سبحانه وتعالى ، هى إما من صفات الكمال أو لا ؟ فإن كان من صفات الكمال (فإنه يقال) قبل حدوث تلك الصفة ، كانت الذات خالية عن صفة الكمال . وخلو ذات الله عن صفة الكمال : محال . وإن لم تكن

= والأحياء .وفى قصدهم قبور موتى من بلاد بعيدة وهم يعتقدون أنهم سيجلبون لهم نفعا إذا زاروهم ، وسيجلبون عليهم بلايا إذا لم يزوروهم . وخالفوا الشريعة الإسلامية فى إسقاط التكاليف عن رؤسائهم ، وفى إهمال عمارة الدنيا والسعى على الأرزاق . وخرجوا عن الإسلام بإشاعتهم الرذائل بين المسلمين عن طريق الكتب التى ألفوها لأتباعهم وعن طريق لبس الحق بالباطل وعن سكوتهم على المنكرات .

وهذه أمثلة من كتبهم :

يقول الجيلى :

وما الخلق فى التمثال إلا كثلجة — وأنت بها الماء الذى هو نابع
وما الثلج فى تحقيقه غير مائه — وغيران فى حكم دعته الشرائع
ولكن بذوب الثلج يرفع حكمه — ويوضع حكم الماء . والأمر واقع
تجمعت الأضداد فى واحد البها — وفيه تلاشت . وهو عنهن ساطع
وأسلمت نفسى حيث أسلمنى الهوى — ومالى عن حكم الحبيب تنازع
فطورا ترانى فى المساجد راكعا — وإنى طورا فى الكنائس راتع
إذا كنت فى حكم الشريعة عاصيا — فإنى فى علم الحقيقة طائع

ويقول الشعرانى فى الطبقات الكبرى ص .٨ ج٢ عن الشيخ «أبوعلى : «تدخل عليه تجده جنديا ، ثم تدخل عليه فتجده سبعا ، ثم تدخل عليه فتجده فيلا . وكان يقبض من الأرض ويناول الناس الذهب والفضة» وكلام الشعرانى صحيح ، فإن الشيطان يتمثل بصورة الشيخ «أبوعلى» على هذه الصور . ويظن المريد المغفل أنه الشيخ . وقال الشعرانى عن بعض الأولياء فى نظره : «ومنهم الشيخ : ابراهيم العريان . كان يطلع المنبر ، ويخطبهم عريانا . فيقول : السلطان ودمياط وباب اللوق وبين الصورين وجامع طولون . الحمد لله رب العالمين . فيحصل للناس بسط عظيم» [ص ١٢٩ ج٢ الطبقات الكبرى]

تلك الصفة من صفات الكمال ، امتنع قيامها بذات الباري . لأن العقلاء أجمعوا على أن جميع صفات الحق لابد أن تكون من صفات الكمال . فثبت : أن قيام الحوادث بذات الباري : محال .

المسألة الرابعة عشر

فى

أنه سبحانه وتعالى

غنى عن الألوان والروائح والطعوم

والدليل عليه : أنه لا يمكن أن يقال : إن بعض الألوان صفة الكمال وبعضها صفة النقص . كما يقال : العلم صفة الكمال ، والجهل صفة النقص . فلا جرم وجب أن تكون ذات الباري موصوفة بصفة العلم ومنزهة عن صفة الجهل ؛ لأن الألوان والطعوم والروائح كلها متساوية ، وليس بعضها صفة الكمال وبعضها صفة النقص .

ولا يمكن أن يقال : الإلهية موقوفة على ثبوت تلك الصفات دون البعض . وإذا كان كذلك فليس ثبوت بعض تلك الصفات ، أولى من ثبوت الكل ؛ فليزم إما إثبات كلها . وهو محال . أو انتفاء كلها . وهو المطلوب.

المسألة الخامسة عشر

فى

أنه سبحانه وتعالى منزه عن اللذة والألم

والدليل على ذلك : أنهما تابعان لتغير المزاج . وتغير المزاج صفة الجسم المركب ، الذى هو قابل للزيادة والنقصان . ولما كان التغير عليه - سبحانه وتعالى - محالا ، كان الألم واللذة عليه أيضا محالا .

المسألة السادسة عشر

فى

أنه سبحانه وتعالى قادر

والمراد من القادر : أن يكون حصول التأثير منه على سبيل القصد والصحة ، لا على سبيل الوجوب . مثل تأثير الشمس فى حصول الضوء بالطبع والخاصية .وتأثير النار فى الحرارة أيضا بالطبع والخاصية

فأما الحيوان المختار فإنه إن شاء تحرك من هذا الجانب وإن شاء تحرك من الجانب الآخر . وذلك التأثير على سبيل الصحة والاختيار . وإذا ثبت هذا فنقول : الدليل على أنه قادر كذلك : (هو) أن العالم مفتقر إلى مؤثر - لما ذكرناه من الدليل - وذلك المؤثر هو الواجب الوجود لذاته . مع إبطال الدور والتسلسل . ونقول : تأثير ذلك المؤثر فى وجود العالم ، إما على سبيل الطبع والعلة ، أو على سبيل الصحة والاختيار .

والأول باطل من وجوه :

الأول : هو أن تأثير ذلك المؤثر فى وجود العالم . إن كان بالطبع والإيجاب ، لزم إما قدم العالم ، أو حدوث البارى . لأن العلة الموجبة لا تنفك عن المعلول أصلا . ولما ثبت بطلان هذا الكلام ثبت : أن تأثير ذلك المؤثر فى وجود العالم ليس بالطبع والخاصية ، بل بالقصد والاختيار .

الوجه الثانى : هو أن العلة لما كانت باقية على حالة واحدة لا يتطرق إليها التغير ، لزم أن يكون المعلول أيضا كذلك . كما أن النار باقية على حالة واحدة والحرارة الصادرة منها أيضا باقية على حالة واحدة

وإذا ثبت هذا فنقول : لو كان تأثير البارى سبحانه وتعالى فى

إيجاد العالم بالطبع والخاصية ، لزم من عدم جواز التغير على ذاته وصفاته ، عدم جواز التغير فى العالم . وتغير العالم مشاهد محسوس ، وإذا بطل هذا ثبت : أن المؤثر فى وجود العالم ، يؤثر على سبيل الصحة والاختيار ، لا على سبيل الطبع والإيجاب .

الوجه الثالث هو : أنه ثبت فى العقول : أنه يلزم من عدم المعلول عدم العلة ؛ لأن العلة لو كانت باقية فى تمام ذاتها وصفاتها يمتنع زوال المعلول . فإذا تغير المعلول ؛ علم قطعا أن العلة قد تغيرت . فلو كان العالم معلولا لذات البارى سبحانه ، لكان كلما زال من العالم شئ ، لزم وقوع التغير فى ذاته - سبحانه وتعالى - وهو محال .

فثبت بهذه الوجوه الثلاثة : أن تأثير البارى فى العالم ليس على سبيل الطبع والإيجاب .وإذا بطل هذا القسم . ثبت : أن التأثير في وجود العالم هو على سبيل القصد والإرادة والاختيار . فثبت بما ذكرناه : أن صانع العالم قادر على ما يشاء .

المسألة السابعة عشر

فى

أنه سبحانه وتعالى عالم

والدليل عليه : هو أن أفعاله تعالى محكمة متقنة (وكل من كانت أفعاله محكمة ، متقنة) فهو عالم ، فليزم أن يكون صانع العالم عالما

أما بيان أن أفعاله محكمة متقنة : فهو أن كل من له عقل سليم وطبع مستقيم ، وينظر فى عجائب مصنوعات البارى تعالى ، من شكل الأفلاك وحركة الشمس والقمر والنجوم ؛ يرى أن كل واحد منها موصوف بشكل معين وحركة معينة . وكذلك ينظر فى بدن الإنسان من عجائب تركيبه . وإذا أراد الاطلاع على هذه العجائب فعليه بكتب

التشريح . وإذا علم ، يجزم بأنه لا يوجد تركيب أعجب من هذا البدن مع الروح وإذا عرفت هذا ، ثبت : أن أفعاله عز وجل محكمة متقنة

وأما بيان أن كل من كان فعله محكما متقنا فهو عالم : فلأنه تقرر فى بدائه العقول وصرائح الأذهان : إنه إذا رأيت خطا مستقيما حسنا ، أعلمك بأن الكاتب عالم بصنعة الخط قطعا ؛ وإذا لم يعقل وجود هذا القدربدون العلم ، فكيف يعقل خلق الغرائب والعجائب فى عالم الأرواح والأجسام والآفاق والأنفس بدون العلم ؟ فثبت : أن البارى - سبحانه وتعالى - عالم .

المسألة الثامنة عشر

فى

أنه سبحانه وتعالى حى

والدليل عليه : هو أنه قد ثبت بالدليل : أنه قادر عالم . ومن المعلوم بالبديهة : أن الميت لا يكون قادرا عالما ، فيلزم أن يكون حيا وقد أشار تعالى فى التنزيل إلى ذلك حيث قال : «هو الحى القيوم»(١)

المسألة التاسعة عشر

فى

أنه سبحانه وتعالى مريد

والدليل عليه : هو أن أفعال الصانع . بعضها متقدمة وبعضها

البقرة ٢٥٥

متأخرة ، مع أنه يجوز فى العقل تقدم ما هو متأخر ، وتأخر ما هو متقدم . واختصاص بعضها بالتقدم وبعضها بالتأخر ، لابد وأن يكون بتخصيص مخصص . والصفة المخصصة هى الإرادة . فثبت : أن البارى سبحانه وتعالى مريد . كما قال الله تعالى : «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر(١)»

المسألة العشرون

فى

أنه سبحانه وتعالى سميع بصير متكلم

والدليل عليه : هو أنا نعلم قطعا : أن السميع والبصير والمتكلم ، أكمل ممن لا يكون سميعا بصيرا متكلما . فلو لم يكن البارى - سبحانه وتعالى -موصوفا بهذه الصفات ؛ لزم أن يكون العبد أكمل من الرب تعالى . وهو محال . فثبت : أنه سميع بصير متكلم من غير صماخ ولا حدقة ولا لسان - تعالى ربنا عن الجوارح والأجزاء -

(١) البقرة ١٨٥

المسألة الحادية والعشرون

فى

أنه سبحانه وتعالى عالم بكل المعلومات

من الكليات والجزئيات والموجودات والمعدومات والغائبات والحاضرات والمتغيرات والمفارقات .

والدليل عليه : هو أنه لوكان عالما بالبعض دون البعض ، لكان عالميته بذلك البعض دون غيره بتخصيص مخصص . وذلك المخصص يجعله عالما بذلك البعض . وكل ما كان كذلك فهو عاجز وليس له صلاحية الإلهية . فثبت : أن صانع العالم عالم بجملة المعلومات الغير متناهية .

المسألة الثانية والعشرون

فى

أنه سبحانه وتعالى عالم بعلم واحد

بجميع المعلومات الغير متناهية

والدليل عليه : هو أنه لو كان عالما بعلمين . لكان المعلوم بكل واحد من العلمين . إما جميع المعلومات أو بعضها . فإن كان الأول فيكون العلمان متساويين فى الماهية . فيكون كل واحد منهما مثل الآخر . وقيام المثلين بذات واحد فى وقت واحد محال . وإن كان الثانى فالمعلوم بالعلم الواحد منهما متناه . والمعلوم بالعلمين أيضا متناه ؛ لأن

ضعف المتناهى لابد وأن يكون متناهيا . فيلزم أن يكون معلوم الله تعالى متناهيا . وهو محال . فإن قيل : إنه سبحانه وتعالى عالم بعلوم غير متناهية . قلنا : هذا محال . لأن وجود علوم غير متناهية محال . فثبت : أنه سبحانه وتعالى عالم بعلم واحد بجملة المعلومات الغير متناهية

المسألة الثالثة والعشرون

فى

أنه سبحانه وتعالى علمه قديم ليس بمحدث

والدليل عليه : هو أنه لو كان علمه حادثا لكن المؤثر فى حدوث ذلك العلم إما هو أو غيره . والقسمان باطلان فبطل القول بكون علمه سبحانه محدثا .أما بيان أنه يمتنع أن يكون (هو) المؤثر فى وجود ذلك العلم : فلأنه يحتاج فى إحداث ذلك العلم إلى علم آخر . ويلزم التسلسل . وهو محال .

وأما بيان أنه يمتنع أن يكون المؤثر فى وجود ذلك العلم غيره : فلأن الكلام فى حدوث ذلك الغير ، كالكلام فى حدوث علمه . وذلك لأن ذلك الغير مفتقر إلى غير آخر ، ويلزم الدور والتسلسل . وهما محالان . فثبت : أن علم الله قديم أزلى .

المسألة الرابعة والعشرون

فى

أنه سبحانه وتعالى عالم بالعلم

، قادر بالقدرة ، حى بالحياة

المعتزلة يقولون : إنه حى بذاته قادر بذاته ، عالم بذاته . والدليل على فساد مذهبهم : من حيث النقل والعقل :

أما النقل : فقوله تعالى : «أنزله بعلمه» (١) وقال تعالى : «ولا يحيطون بشئ من علمه» (٢)

وأما العقل : فهو أنه لما ثبت أن العالم كان محدثا ؛ فلابد من محدث . فثبت : وجود الصانع بعد ذلك بالبرهان . ثم بعد ذلك افتقرنا إلى برهان آخر بأنه تعالى قادر ؛ فلو كانت القدرة عبارة عن عين الذات ؛ لكنا إذا علمنا وجودا واجبا ، وجب أن نعلم كونه قادرا . أو لما لم يكن كذلك بل يفتقر فى معرفة كل واحد من صفاته إلى برهان آخر . علمنا : أنه لا يكون قادرا بذاته .

النساء ١٦٦ - وفى القرآن أيضا : «أنزله الذى يعلم السرّ» فالذات والعلم : واحد

البقرة ٢٥٥

المسألة الخامسة والعشرون

فى

أنه سبحانه وتعالى

قادر على جميع الممكنات

خلافا للفلاسفة والثنوية والمعتزلة .والدليل على صحة ماذكرناه : أنه قد ثبت أنه قادر . والقادر لابد له من مقدور . وصلاحية المقدورية لذلك الشئ معللة بالإمكان . وما وراء الإمكان (هو) إما الوجوب أو الامتناع . وكلاهما ينافيان المقدورية . فثبت : أن علة المقدورية . إنما هى الإمكان . والممكنات متساوية فى الامكان فيلزم تساوى جملة الممكنات فى صحة المقدورية . وإذا كانت صلاحية المقدروية حاصلة فى جملة الممكنات . فلو أنه سبحانه وتعالى قادر على بعض الممكنات دون البعض ؛ لكان مفتقرا إلى ترجيح مرجح . وهو محال . فثبت : أنه - سبحانه وتعالى - قادرا على كل الممكنات .

المسألة السادسة والعشرون

فى

أنه سبحانه وتعالى

مريد بإرادة قديمة أزلية

قالت المعتزلة والكرامية : إن إرادة الحق سبحانه وتعالى محدثة . إلا أن المعتزلة يقولون إن إرادته موجودة لا فى محل . والكرامية يقولون : إن تلك الإرادة المحدثة قائمة بذات الله تعالى . والدليل على

صحة ماذكرناه : أنه ثبت بالبرهان أن كل محدث فإن حدوثه مختص بوقت معين ، مع أنه يجوز فى العقل تقديمه على ذلك الوقت وتأخيره عنه . فإذن تخصيصه بذلك الوقت المعين ، إنما كان بالإرادة فلو كانت الإرادة محدثة ، لكان حدوث تلك الإرادة موقوفا على إرادة أخرى .ويلزم التسلسل .وهو محال . فثبت : أن إرادته قديمة أزلية .

المسألة السابعة والعشرون

فى

أنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام قديم أزلى

المعتزلة والكرامية يقولون : إنه متكلم بكلام محدث . لكن المعتزلة يقولون : إنه ما خلق الكلام فى ذاته وإنما خلقه فى محل . والكرامية يقولون : إنه سبحانه وتعالى خلق الكلام فى ذاته

والدليل على صحة ماذكرناه : من حيث العقل والنقل :

أما النقل : فقوله تعالى : «ألا له الخلق والأمر» (١) فيلزم أن يكون الأمر غير الخلق

وأما العقل : فهو أنه سبحانه وتعالى لو كان متكلما بكلام محدث . فذلك المحدث إما قائم بذاته أوقائم بغيره . والأول باطل لأنه يقتضى أن يكون ذاته تعالى محلاً للحوادث . وهو محال . والثانى أيضا باطل . لأنه لوجاز أن يتكلم بكلام غير قائم بذاته ، لجاز أن يكون جاهلا بجهل قائم بغير ذاته . وهو محال . فكون كلامه محدثا : محال . فثبت : أن كلام الحق - عز وجل - قديم أزلى .

(١) الأعراف ٥٤

المسألة الثامنة والعشرون

فى

أن كلام الحق تعالى وتقدس

منزه عن الأصوات والحروف

الحنابلة يقولون : إن كلام : الحق- سبحانه وتعالى - حروف وأصوات . والحروف والأصوات قديمة . والدليل عليه : أن القائل إذا قال : «الحمد» ففى الزمان الذى اشتغل بذكر الألف لا يمكن الاشتغال بذكر اللام . وإذا اشتغل بذكر اللام ، فقد انقضى ذكر الألف ، فيكون ممكنا . وكل ماكان ممكنا يكون محدثا . وقد ثبت : أن القرآن كلام الله تعالى ؛ فيلزم أن يكون القرآن غير هذه الحروف والأصوات .

المسألة التاسعة والعشرون

فى

أنه سبحانه وتعالى

متكلم بكلام قديم قائم بذاته

وبيان هذا الكلام : هو أن حقيقة الأمر شئ واحد ، إلاّ أنه يمكن التعبير عن تلك الحقيقة بالعبارات المختلفة . تارة بالعربية ، وتارة بالفارسية ، وتارة بالتركية ، وتارة بالعبرية . فإذن اختلفت العبارات عن الأمر ، مع أن حقيقة الأمر شئ واحد لا يتغير . فثبت : أن حقيقة الأمر شئ واحد مغاير لهذه العبارات والحروف والأصوات . وقد ثبت بالبرهان : أن الأمر قد يكون بدون الإرادة ، والإرادة بدون الأمر .

فثبت بما ذكرنا : أن أمر الله تعالى صفة حقيقة قائمة بذاته . وتلك الصفة مدلولة لهذه الحروف والأصوات والعبارات والإطلاقات .

المسألة الثلاثون

فى

أنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام واحد

وذلك الكلام هو الأمر والنهى والخبر والاستخبار

الدليل عليه : أن حقيقة الأمر : هو الإخبار بكون الفعل موجبا للثواب ، وتركه موجبا للعقاب ، وحقيقة النهى : هى الإخبار بكون الامتناع عن الفعل موجبا للثواب ، وإقدامه عليه موجبا للعقاب .

فثبت : أن حقيقة الأمر والنهى : هو الإخبار .

وإذا لم يمتنع كونه - سبحانه وتعالى - عالمًا بعلم واحد بجميع المعلومات غير المتناهية ، فلم لا يجوز كونه تعالى متكلما بكلام واحد ، متعلق بأمور غير متناهية ؟

ولنضرب مثلا مبينا لهذا الكلام : وهو أن الرجل اذا قال لأحد من غلمانه : إذا قلتُ اضرب ، فاضرب فلانا . ويقول للثانى : إذا قلت : اضرب ، فلا تتكلم مع فلان . ويقول للثالث : إذا قلت : اضرب ، فاستخبر عن أمر فلان . ويقول للرابع : إذا قلت : اضرب ، فأخبر عن الأمر الفلانى .

ثم إذا حضر الغلمان بين يديه . وقال اضرب ، فهذا الكلام الواحد فى حق الواحد منهم أمر ، وفى حق الثانى نهى ، وفى حق الثالث خبر ، وفى حق الرابع استخبار . وإذا كان الأمر الواحد بالنسبة إلى

الأشخاص الأربعة : أمر ونهى وخبر واستخبار ، لم يستبعد أن يكون كلام الحق - سبحانه وتعالى - كذلك .

المسألة الحادية والثلاثون

فى

أنه سبحانه وتعالى مرئى

صحة الرؤية من لوازم ذاته . وتدل عليها وجوه :

الأول : هو إنا نري الجواهر والأعراض. وصحة الرؤية حكم مشترك بينهما والحكم المشترك لابد له من علة مشتركة . والاشتراك فى الجواهر والأعراض . إما الحدوث أو الوجود . ولاجائز أن تكون تلك العلة الحدوث ؛ لأن الحدوث عبارة عن مجموع الوجود والعدم . والعدم لايصح أن يكون جزءا للعلة . فثبت : أن صحة الرؤية هى الوجود . والبارى تعالى وتقدس موجود . فيلزم أن تصح رؤيته .

الوجه الثاني : هو أن موسى عليه السلام سأل الرؤية من الله تعالى ولو كانت الرؤية ممتنعة ، لما سألها

الوجه الثالث : هو أنه سبحانه وتعالى قال فى التنزيل : «فإن استقر مكانه فسوف ترانى[1]» فعلق الرؤية على استقرار الجبل .

---

(١) الأعراف ١٤٣ واعلم : أنه علق الرؤية على أمر ممكن . هذا صحيح . ولكن الممكن مستحيل الوقوع . وفى القرآن مثله وهو : «إن الذين كفروا لا تفتح لهم أبواب السماء ، ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى سم الخياط» فهو لم يمنع عنهم دخول الجنة مع أنهم كافرين ، ولكنه علق الدخول على ولوج الجمل فى عين الإبرة . وهو أمر ممكن . ولكنه مستحيل . فكما لا يمكن دخول الجمل فى سم الخياط ، كذلك لا يمكن دخول الكافر النار . ومثله ولله المثل الأعلى قول الشاعر :

ومن طلب العلوم بغير كد سيدركها إذا شاب الغراب

فقد علق على أمر ممكن وهو شيب الغراب . والإشكال ليس فى الأمر الممكن بل هو فى =

واستقرار الجبل ممكن . والمعلق على الممكن ممكن .

فثبت بهذه الوجوه : أنه - سبحانه وتعالى - مرئى .

المسألة الثانية والثلاثون

فى

أن المؤمنين يرون الله تعالى يوم القيامة

ويدل عليه وجوه :

الأول : قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة »(١) ولفظ «ناظرة» اذا صار مقرونا بإلى تعين للرؤية

الوجه الثاني : قوله تعالى : «للذين أحسنوا : الحسنى وزيادة» (٢)

= المستحيل غير المقدر عليه . فإنه علق إدراك العلوم على شيب الغراب ، وشيب الغراب مستحيل . فالإشكال ليس فى التعلق . بل هو فى الاستحالة .

(١) النص هو : «وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة . ووجوه يومئذ باسرة تظن أن يفعل بها فاقرة» [القيامة ٢٢-٢٥] وقول المؤلف : «لفظ ناظرة إذا صار مقرونا بـ «الى» تعين للرؤية» هو قول مشكل . لأن هذا النص متشابه غير محكم حتى يصح قوله فيه وهو متشابه لأنه يحتمل معنيين : النظر الى ذات ربها . أو النظر الى نعمه وآلائه . والنص المحكم وهو «لاتدركه الأبصار» يمنع النظر الى الذات . فيكون المراد من «الى ربها ناظرة» : النظر الى نعمه وآلائه . . وهذا منه كثير فى لغة العرب كقول الشاعر :

نظرت إليك بحاجة لم تقضها نظر السقيم الى وجوه العود

أي استعطفت واسترحمت . ومثل نظر الأمير الى رعيته بعين الرحمة والإنصاف ومثل هذا النص قوله عن الكفار : «كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون» فإذن المؤمنون يرون ربهم . وهذا نص متشابه يحتمل الحجب عن رؤية الذات أو الحجب عن الرحمة والمغفرة . وإذا رد الى المحكم يكون المراد منه هو المعنى الثانى . وأما قوله : «للذين أحسنوا : الحسنى وزيادة» فمعناها : ان الحسنة بعشر أمثالها . وأكثر . أى لهم جزاء هو الحسنى وزيادة عليه . ولو فرضنا جدلا أن الزيادة هى الرؤية . فما هو الدليل الذى ينص على أن المراد بالزيادة هناهو الرؤية ؟ ولا دليل .

(٢) يونس ٢٦

وقد ورد فى التفسير :أن الزيادة هى الرؤية .

الوجه الثالث : قوله تعالى : «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا » [١]

ومعناه : أن جملة الجنة نزلا للمؤمنين ، فلابد من الخلعة بعد النزول . والخلعة العليا : هى الرؤية بعد نزول الجنة .

الوجه الرابع : قوله تعالى : «فمن كان يرجو لقاء ربه »[٢] واللقاء (هو) الرؤية

فثبت بهذه الدلائل : أن المؤمنين يرون الله تعالى يوم القيامة .

المسألة الثالثة والثلاثون

فى

أن الإله واحد

والدليل عليه : أنا لو فرضنا إلهين . أراد أحدهما حركة «زيد» والآخر سكونه . فإن حصل مرادهما لزم الجمع بين الضدين . وهو محال . وإن لم يحصل مرادهما فهما عاجزان والعاجز لا يصلح للإلهية ، وإن حصل مراد أحدهما ، دون الثانى ، فالذى حصل مراده هو الإله ، والذى لم يحصل مراده ، فهو عاجز ، والعاجز لا يصلح للإلهية . وإليه أشار فى التنزيل بقوله تعالى : «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا »[٣] فدل ذلك على أن الله تعالى واحد .

---

(١) الكهف ١٠٧

(٢) الكهف ١١٠

(٣) الأنبياء ٢٢

المسألة الرابعة والثلاثون

فى

خلق الأفعال

خالق أفعال العباد هوالله سبحانه وتعالى . والمعتزلة يقولون : خالق أفعال العبد هو العبد . وهو باطل بوجوه من الحجج :

الأولى : لو كان العبد خالقا لأفعال نفسه ؛ للزم أن يكون عالما بتفاصيل أفعاله . كما قال عز وجل : «ألا يعلم من خلق ؟ وهو اللطيف الخبير»[1] لكنه - أى العبد - غير عالم بتفاصيل أفعاله ، فيلزم أن لا يكون خالقا لأفعاله .

الحجة الثانية : لو كان فعل العبد خلقه ، للزم أن يكون وجود ذلك الفعل موقوفا على إرادته . لكنه غير موقوف على إرادته ، فلزم أنه غير خالق له .

والدليل عليه : هو أن أى واحد منا لا يريد الكفر ، ومراد جملة العقلاء : أن يكونوا مؤمنين ، معتقدين موحدين ناجين من عذاب النار ، واصلين إلى الجنة . وإذا لم يرد العبد الكفر - الذى هو موجب للتعذيب - وقد حصل الكفر . علمنا : أن فعله ما كان (له) خالقا . بل هو بخلق الله وقدرته .

الحجة الثالثة على أن أفعال العباد خلق لله تعالى : هى أن العبد إذا أراد إيجاد فعل ، وأراد الله تعالى عدم إيجاد ذلك بعينه . فإن حصل مراد العبد دون مراد الرب ، للزم أن يكون العبد قادرا كاملا والبارى ضعيفا عاجزا . وهذا لا يقول به عاقل ؛ لاستحالته . وأيضا قوله تعالى : «خالق كل شئ»[2] والأفعال تندرج تحت الشئ لا

(١) الملك ١٤ (٢) الأنعام ١٠٢

محالة . لقول الله تعالى : «الله الذى خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم»[1] فلو كان العبد موجدا لأفعاله لكان متصرفا فى بدنه ولكان يمنع عن نفسه الموت والأمراض والغضب والغفلة ، ولما لم يقدر على المنع ، علمنا : أنه غير متصرف فى بدنه ؛ وإذا لم يكن متصرفا فى بدنه ، لم يكن موجدا لأفعاله بالنص والمعقول [2] .

المسألة الخامسة والثلاثون

فى

أنه سبحانه وتعالى مريد لجملة الكائنات من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان والخير والشر والنفع والضر وكل ذلك بقضاء الله وقدره

المعتزلة يقولون : إن قبائح أفعال العبد ليست بقضاء الله وقدره [3]

والدليل على فساد مذهبهم وجوه من الحجج :

الأولى : هو أنه ثبت أن أفعال العبد مخلوقة لله تعالى ، وثبت أن كل ما كانّ مخلوقا فهو مراد لله - سبحانه وتعالى - فيلزم أن تكون جملة أفعال العباد مرادة لله تعالى .

الحجة الثانية : هى أنه لو كان للعبد مراد وللرب مراد ؛ فلو حصل

(١) الروم . ٤٠

(٢) إذا كان الأمر كذلك فما معنى قوله تعالى : «إن الله لا يغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» ؟

(٣) لقول الله تعالى : «وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم» وأما كوارث الطبيعة فمن الله لقوله : «ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم إلا فى كتاب من قبل أن نبرأها» فالمراد : المصائب التى لا دخل للناس فيها .

مراد العبد دون مراد الرب ، للزم أن يكون العبد كاملا قادرا والرب ضعيفا عاجزا . وهو محال

فثبت : أن جملة الكائنات بإرادة الله تعالى وقدرته .

المسألة السادسة والثلاثون

فى

أنه سبحانه وتعالى

لاقبح فى أفعاله ولا يجوز وصف أفعاله بكونها قبيحة

والدليل عليه : وجوه من الحجج :

الحجة الأولى : أنه منزه عن الشهوة والغضب ، واللغو فى الأفعال وثبت أنه - سبحانه وتعالى - خالق كل شئ . فيلزم أن لا يكون شئ من أفعاله قبيح ؛ لأنه لو كان شئ من أفعاله قبيحا ؛ لوجب أن لا يخلق الله تعالىَ ذلك الفعل .

الحجة الثانية : هى أنه - سبحانه وتعالى - مالك الملك على الإطلاق . وكل من كان مالك الملك على الإطلاق فإنه إذا تصرف ؛ تصرف فى ملكه . ومن تصرف فى ملكه فإنه لا شئ من أفعاله قبيح .

الحجة الثالثة : قول الله تعالى : «أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا »(١) وقوله تعالى : «فتعالى الله الملك الحق لا إله الاهو »(٢) (يدلان على أن فعله) منزه عن العبث .

---

(١) المؤمنون ١١٥

(٢) المؤمنون ١١٦

المسألة السابعة والثلاثون

فى

أنه سبحانه وتعالى

لا يجوز أن تكون أفعاله معللة بعلة أصلا

ويدل عليه وجوه من الحجج :

الحجة الأولى : هى أن كل من فعل فعلا لغرض ؛ كان بحيث إذا فعل ذلك الفعل ، كان كاملا عند حصول الغاية ، وناقصا عند عدمها . وكل من كان كذلك كان كاملا بالغير لا بالذات . وهو على الله محال .

الحجة الثانية : هى أن أفعاله لو كانت معللة بعلة . فتلك العلة إما قديمة أو محدثة ؛ فإن كانت قديمة لزم منه قدم المخلوقات وهو محال . وإن كانت حادثة فإحداثها معلل بغرض آخر . وذلك يفضى الى التسلسل .وهو محال .

الحجة الثالثة : هى أن من فعل فعلا لغرض ؛ فإما أن يكون قادرا عليه من غير واسطة ، أو لم يكن . فإن كان الأول كان ذلك التوصل عبثا وإن كان الثانى كان عاجزا ؛ والعاجز لا يكون إلها . فثبت : أن أفعاله غير معللة بعلة أصلا .

المسألة الثامنة والثلاثون

فى

أنه لا يجب للعبد على الله عز وجل شئ وإذا أصابه ألم أو مشقة ، فإنه لا يستحق العوَض من الله تعالى

قالت المعتزلة : إذا أتى العبد بالطاعة وقام بأداء الفرائض وجب

على الله تعالى أن يثيبه على ذلك . والدليل على بطلان مذهبهم : هو أنه - سبحانه وتعالى - مالك الملك لجميع العباد . والمالك منا إذا تصرف فى ملكه فإنه لا يجب لأحد عليه شئ وإذا لم يجب على المالك المجازى[١] شئ إذا تصرف فى ملكه ، فكذلك لا يجب على المالك الحقيقى . بل يكون ذلك بطريق الأولى [١].

المسألة التاسعة والثلاثون

فى

أنه سبحانه وتعالى واجب الصدق وممتنع الكذب من الوعد والوعيد وغيرهما

قال بعض الناس : إن خلف الوعيد يقتضى المدح لله تعالى . وذلك جائز على الله تعالى .

والدليل على فساد مذهبهم وصحة ما ذكرناه : أن من جاز الخلف فى كلامه . ففى أى كلام تكلم به يحتمل (فيه) الكذب قطعا ؛ لتجويز الخلف فى كلامه . وإذا ثبت هذا فى الوعيد ؛ ثبت الخلاف فى الوعد ويرتفع الوثوق عن وعده ووعيده وبعث الرسول . وهذا لا يقوله مسلم .

---

(١) المالك الحقيقى هو الله . والمالك المجازى هو العبد . فلفظ المالك على الحقيقة ، غير لفظ المالك على المجاز .

المسألة الأربعون

فى

نبوة محمد عليه السلام وعلى آله وأصحابه

الدليل عليها : هو أن محمدا عليه السلام ادعى النبوة وأظهر المعجزة على وفق دعوته ؛ وكل من كان كذلك فهو رسول الله

أما بيان أنه أظهر المعجزة على وفق دعواه : فهو أنه شق له القمر فى السماء بالسبابة بنصفين [1] وهذه معجزة ظاهرة بينة . وإثباتها ثبت فى الصحيح وبالتواتر . وأما بيان أن هذا دليل على النبوة : فذلك أنه لو ظهرت المعجزة عن الكذاب لم يكن الله قادرا على التمييز بين مدعى الصدق ومدعى الكذب . وعدم القدرة والعجز على الله تعالى محال . فثبت : أنه - سبحانه وتعالى - أرسل محمدا عليه السلام بالحق إلى الخلق . وهو رسول الله إلى كافة المكلفين ما بين المشرق والمغرب . واليه الإشارة بقوله سبحانه وتعالى : «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين»[2]

---

(١) المؤلف اكتفى بالمعجزات الحسية ، مع أن القرآن ينفيها . ولم يذكر القرآن الكريم وهو المعجزة التى ما بعدها معجزة . ففى سورة العنكبوت يقول تعالى : «وقالوا : لولا أنزل عليه آيات من ربه . قل : إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين . أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم»؟ [٥٠-٥١] وقال بعض العلماء : ان القرآن لم ينف غير المعجزات الحسية المقترحة من الكفار ليسلموا وهى قلب جبل الصفا ذهبا . وغيره . وذلك لأنه إذا أجابهم الى طلبهم ولم يسلموا ، فإنه ينزل عليهم عقابا . وقد سبق فى علمه أنه لا يعذبهم بقوله : «وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون» والإشكال باق . لأن قوله وأنت فيهم معناه : وقرآنك فيهم يعملون به . والقرآن لا يكون إلا مع المسلمين . والمسلمون كسائر الأمم فى النعمة والنقمة لقوله : «ثم جعلناكم خلائف فى الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون» وقال القرطبى فى تفسيره عن مفسر : ان انشقاق القمر كناية عن وضوح أمر الإسلام .

(٢) الأنبياء ١٠٧

المسألة الحادية والأربعون

فى

المعاد والحشر

أجمع الرسل عليهم السلام على أن الله تعالى يبعث الخلائق بعد الموت فى يوم معلوم فيثيب أهل الطاعة ويعاقب أهل المعصية . والدليل عليه : صدق الرسل . والكتب الإلهية ناطقة بهذا (١) والله تعالى عالم قادر ؛ فإذا مات «زيد» وصار ترابا وحصل بعض أجزائه تحت التراب وفى قعر البحر وحصل بعضها فوق الجبال . فلما ثبت أن علم الله تعالى بعلم قديم : أن الجزء الفلانى فوق الجبل الفلانى ، والعضو الفلانى ، وفى البحر الفلانى ثبت أنه قادر على كل الممكنات . فيكون قادرا على تركيب تلك الأجزاء على الهيئة التى كانت موجودة عليها حال الحياة . وإذا ثبت هذا (ثبتت إعادة الأجساد) وإليها الإشارة حيث قال : «قل يحيها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم »(٢)

---

(١) فى التوراة والانجيل نصوص على يوم القيامة . منها فى توراة موسى : «أليس ذلك مكنوزا عندى . مختوما عليه فى خزائنى . لى النقمة والجزاء . فى وقت تزل أقدامهم» [تث ٣٢:٣٤-٣٥] وفى سفر أيوب : «اما أنا فقد علمت أن وليى حى . والآخر على الأرض يقوم» [أى ١٩:٢٥] وفى الإنجيل : «فإن كانت عينك اليمنى تعثرك ، فاقلعها ، وألقها عنك . لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله فى جهنم» [مت٥:٢٩]

(٢) يس ٧٩

المسألة الثانية والأربعون

فى

عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأنهم

محفوظون من جميع المعاصى

والدليل : هو أنه - سبحانه وتعالى - أمر المكلفين بمتابعة الرسول عليه السلام فقال تعالى : «قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله»[1] ولو أنه جاز أن يرتكب المعصية ، لكان واجبا علينا متابعته عليه السلام فى ذلك . وذلك باطل فلزومه باطل . وإذا بطل فى حقه عليه السلام ، بطل فى حق الأنبياء عليهم السلام ، إذ لا قائل بالفرق . فثبت : أن الأنبياء معصومون من جميع الذنوب .

المسألة الثالثة والأربعون

فى

أن الرسل عليهم الصلاة والسلام

أفضل من الملائكة

والدليل عليه : أنه - سبحانه وتعالى *-أمر جميع الملائكة أن يسجدوا لآدم ، حيث قال : «وإذقلنا للملائكة اسجدوا لآدم» [2] ولو أنهم أفضل منه لما أمرهم الله تعالى بالسجود له . ولا يليق ذلك بجملة الحكمة . وأيضا : إن الله تعالى ذكر فى حق محمد عليه السلام : «إنا

---

(١) آل عمران ٣١
(٢) البقرة ٣٤

أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا »[١] وقوله : « وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين »[٢] والملائكة من العالمين ، فمحمد عليه السلام رحمة لهم ، فيلزم أن يكون أفضل منهم .

المسألة الرابعة والأربعون

فى

أن العصاة من أهل الشهادة لا يخلدون فى النار أبدا

والدليل عليه وجوه :

الأولى : قوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء »[٣]

الثانية : قوله تعالى : « ياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم . لا تقنطوا من رحمة الله . إن الله يغفر الذنوب جميعا »[٤]

الثالثة : قوله تعالى : « وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم »[٥]

الرابعة : قال عليه السلام : « يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من الإيمان »

فإن قيل : قوله : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا ، فجزاؤه جهنم خالدا فيها »[٦] والقتل : معصية فأخبر بخلوده فى النار والمعاصى مشتركة من حيث المعاصى . وإذا جاز فى البعض فكذلك فى الجميع .

---

(١) الفتح ٨
(٢) الانبياء ١٠٧
(٣) النساء ١١٦
(٤) الزمر ٥٣
(٥) الرعد
(٦) النساء ٩٣

الجواب

الجواب الأول : هو أن الصيغة خاصة . وإن كانت ظاهرة فى العموم ، إلا أنها ليست بقطعية . والتمسك بالدليل الظنى فى المسألة القطعية باطل .

والجواب الثانى : قوله تعالى : «فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره»(١) وجه التمسك بالآية : هو أن العبد إذا حضر المحشر ومعه الخير والإيمان والطاعة والمعصية . لزم بحكم هذه الآية ؛ أن يصل إليه أثر الخير والشر والطاعة والمعصية .

فإما أن يصل إليه أولا ثواب الطاعة ثم يدخل النار . وهو باطل . وإما أن يصل إليه عقاب المعصية أولا ثم يدخل الجنة . وهذا هو الحق .

فثبت بهذه الوجوه : أن العصاة من أهل الإيمان لا يخلدون فى النار (٢)

---

(١) الزلزلة ٧-٨

(٢)رأى المعتزلة هو : إن الله تعالى ينصب الموازين فى يوم القيامة ثم يعطى كل ذى حق حقه . والجنة درجات ، والنار دركات . فمن استوت حسناته وسيئاته يدخل الجنة برحمة الله فى درجة على قدر عمله . ومن رجحت حسناته على سيئاته يدخل الجنة فى درجة على قدر عمله وتحط عنه السيئات بتخفيض درجاته . ومن زادت سيئاته على حسناته يدخل النار . ويكون فيها فى دركة مناسبة لعمله ، ليست كدركة الكافر . ثم ينادى الله تعالى ياأهل الجنة خلود بلا موت ، وياأهل النار خلود بلا موت .

المسألة الخامسة والأربعون

فى

شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم

شفاعته مقبولة فى حق عصاة أمته يوم القيامة

والدليل عليه : هو أنه أمر النبي بالاستغفار فقال : «واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات»(١) فلزم أن يغفر الله تعالى لمن استغفر له النبى صلى الله عليه وسلم

وقال عليه السلام : «شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى»(٢)

المسألة السادسة والأربعون

فى

أن العبد لايكفر بارتكاب المعاصى

كالخمر والزنا والقتل بغير الحق وغيرها

قالت المعتزلة : إنه يخرج من الإسلام ولا يدخل فى الكفر . ويدل على بطلان مذهبهم وجوه :

الأول : قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص

---

(١) محمد ١٩ وكلام المؤلف وهو «فلزم أن يغفر الله تعالى لمن استغفر له النبى صلى الله عليه وسلم» مشكل . لأن استغفار النبى لهم ليس قوله لهم بلسانه : اللهم اغفر لهم . وانما معناه : اثبت على ما أنت عليه أنت ومن على دينك . وهذا خطاب للمؤمنين فى شخص النبى صلى الله عليه وسلم على طول الدوام وليس المراد شخص النبى نفسه . لأنه لم يكن مذنبا حتى يستغفر .

(٢) الحديث معدود من الأحاديث الموضوعة

فى القتلى»[١] سمى القاتل بغير الحق مؤمنا . فثبت : أن صاحب الكبيرة مؤمن .

الوجه الثانى : قوله تعالى : «الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم»[٢] ولو كان الجمع بين المعصية والإيمان محال : لما صح هذا الكلام وخرج عن كونه مفيدا . وهو باطل .

الوجه الثالث : قوله تعالى : «كتب فى قلوبهم الإيمان»[٣] جعل الإيمان صفة القلب ، ولو كان صفة الجوارح ، لكان هذا الكلام محالا. فثبت بهذه الوجوه : أن العبد لا يكفر بفعل معصية الكبائر .

المسألة السابعة والأربعون

فى

نصب الإمام

نصب الإمام واجب[٤] على إمته . والخوارج يقولون ليس بواجب . والرافضة يقولون : أنه واجب على الله

والدليل على صحة ما ذكرناه : إنا رأينا أنه فى كل زمان ، إذا كان فى العالم ملك عادل مهيب حازم ، فإن أهل الشر والفسق يخافون منه ويمتنعون من أفعالهم القبيحة ، وتنتظم أمور العالم . وإن كان

---

(١) البقرة ١٧٨ والمعنى : يامن تريدون الإيمان التزموا بالقصاص فى القتلى .

(٢) الأنعام ٨٣ والظلم هو المعصية ، لأنه عطف للمعصية على الإيمان ، وليس المراد من الظلم الكفر بدليل «إن الشرك لظلم عظيم» لأن الشرك موصوف بأنه ظلم عظيم والمعصية موصوفة بالظلم فقط .

(٣) المجادلة ٢٢ ومعنى كتب ثبت قلوبهم على الإيمان

(٤)يقصد المؤلف أن نصب الإمام واجب على الأمة الإسلامية جمعاء . وهذا أمر منازع فيه ، وصعب تحقيقه . وأتمنى أن يكون . لقوله تعالى : «وأن هذه أمتكم أمة واحدة»

ضعيفا عاجزا ، بحيث لا يخاف أحد منه ، فإنه يختل أمر العالم ، وتتشوش أفعال الخلق .

وإذا ثبت هذا ، تبين أن نصب الإمام (واجب) لدفع الضرر ، ودفع الضرر عن نفس الخلق واجب .

وكذلك يجب معرفة الإمام .

وبرهانه : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «من مات ولم يعرف إمام زمانه ، فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانيا[١]» وإذا ثبت هذا لزم أن يكون نصب الإمام واجبا على أمته ومعرفته أيضا واجبة .

المسألة الثامنة والأربعون

فى

أن الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

أبو بكر وبعده عمر وبعده عثمان وبعده على

- رضوان الله عليهم أجمعين -

الرافضة يقولون : إن الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو على بن أبى طالب[٢] - رضى الله عنه -

والدليل على صحة ما ذكرناه وجوه :

الأول : هو أنه ثبت بالتواتر : أن عليا - رضى الله عنه - ما

(١) الحديث آحاد . وأحاديث الآحاد ليست حجة فى أمور الاعتقادات .

(٢) قول الروافض باطل . لأن التاريخ يكذبه . كما قال المؤلف .. ولأنه لا يوجد نص قرآنى صريح الدلالة فى إمامة على رضى الله عنه . وأى مسلم عادل يقود المسلمين إلى الخير ، فهو مأجور من الله على فعله .

حارب مع أبى بكر فى طلب الخلافة ، ولو لم تكن إمامة «أبى بكر» حقا لحارب معه كما حارب مع «معاوية» حين طلب الخلافة .

الثانى : هو أنه لو كانت الخلافة حقه ، ثم إنه ما حارب ؛ فقد رضى على رضى الله عنه عن الظلم . والرضا عن الظلم ظلم ، والظالم لا يليق بالخلافة

الثالث : قوله عليه السلام : «اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر» ومعناه : اقتدوا بأبى بكر وعمر ، فلو كانت إمامتهما ظلما ، لما أمر النبى صلى الله عليه وسلم بمتابعتهما

فثبت : أن إمامتهما حق وصدق .

المسألة التاسعة والأربعون

فى

أنه يجب تعظيم الصحابة

والكف عن سبهم والطعن فيهم

والدليل عليه : قوله تعالى : «والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه»(١) وكل من طعن فى حق الصحابة فهو مبتدع .

---

(١) التوبة ١٠٠ .

المسألة الخمسون

فى

أن الخليفة فى زماننا هذا هو أمير المؤمنين

الناصر لدين الله ويجب على كافة المسلمين متابعته

والدليل عليه : هوأن الأمة أجمعوا على أنه لابد من وجود الإمام[1] فى كل زمان ، وقد ثبت بالدليل : أن خلو الزمان عن الإمام غير جائز فى شرع النبى صلى الله عليه وسلم . فلابد من إمام

ثم فى الإمامة ثلاثة أقوال :

الأول : قول الملاحدة وهو أنهم يثبتون إماما جاهلا

الثانى : قول أكثر الرافضة وهم يقولون : إن الإمام (هو) محمد بن الحسن العسكرى[2] . وهو غائب .

الثالث : قول أهل السنة - الذين هم السواد الأعظم من (أهل) الإسلام - وهو : أن إمام الحق فى زماننا هو «أبو العباس[3] أحمد بن

(١) الناصر لدين الله : أحمد أبوالعباس بن المستضئ بأمر الله . ولد يوم الاثنين عاشر رجب سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة من الهجرة . وبويع له عند موت أبيه فى مستهل ذى القعدة سنة خمس وسبعين . وأقام فى الخلافة سبعة وأربعين سنة . ولم تزل مدة حياته فى عز وجلالة وقمع الأعداء واستظهار على الملوك ، ولم يجد ضيما ولا خرج عليه خارجى إلا قمعه ولا مخالف إلا دفعه . وكل من أضمر له سوءا رماه الله بالخذلان . ويقول السيوطى فى تاريخ الخلفاء : وممن مات فى أيام الناصر من الأعلام : الإمام فخرالدين الرازى [ص ٥٢٢]

(٢) دخل سردابا فى «سامراء» وهو فى السادسة من عمره ، ولا يزال فيه حيا يرزق الى الآن كما يزعمون .

(٣) الحسن العباسى هو الملقب بالمستضئ بأمر الله . وابنه «أحمد» يلقب بالناصر لدين الله .

الحسن العباسى» وإذا كان لابد من الإقرار بفساد القولين الأولين وبطلانهما ؛وجب الإقرار بصحة إمامة أمير المؤمنين «أحمد بن الحسن العباسى» - رضى الله عنه - ووجوب امتثال أمره والانتهاء عن مناهيه .وبالله التوفيق والعون والعصمة .

(تم كتاب المسائل الخمسون فى أصول الدين . للإمام فخر الدين الرازى . محمد بن عمر بن الحسين . عن النسخة الخطية .فى مكتبة جامع الأزهر - عمومى ٢٨٦٠٩ خصوصى .٢٦٤ توحيد .

وكان الفراغ من تحقيقه وإعداده للنشر فى معهد التربية للمعلمين بالكويت فى الخامس عشر من إبريل سنةَ ألف وتسعمائة وثمانين)

صححه فى المطبعة وراجعه

محمد حجازى أحمد السقا

فهرس كتاب المسائل الخمسون
للإمام فخر الدين الرازى